جامعة قاصدي مرباح – ورقــلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم اقتصاديه تخصص اقتصاد نقدي بنكي

بعنوان:

أثر معدل الاحتياطي القانوني على اداء البنوك التجارية

دراسة حالة BNA و BEAخلال فترة 2011–2020

من إعداد الطالبان: نور اللاحق / سليم مرابط

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/19

أ.د/ عبد القادر دبون (أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا

د/ بوختالة سمير(أستاذ محاضر "أ"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا

د/ الدوادي بولرباح (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

جامعة قاصدي مرباح – ورقـلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي بنكي

بعنوان:

أثر معدل الاحتياطي القانوني على اداء البنوك التجارية

دراسة حالة BNA و BEA خلال فترة 2011-2020

من إعداد الطالبان: نور اللاحق / سليم مرابط

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .2022/06/19

أ.د/ عبد القادر دبون (أستاذمحاضرأ، جامعة ورقلة) رئيسا

د/ سمير بوختالة(أستاذ محاضر "أ"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا

د/ الدوادي بولرباح(أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

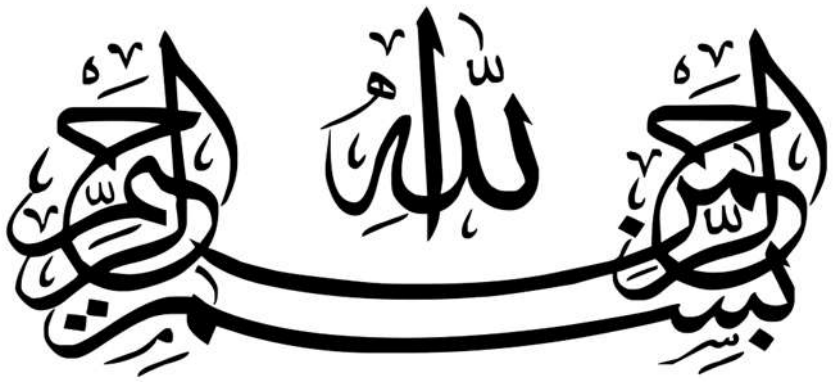

الحمدلله ربنا بما خلقتنا ورزقتنا وهديتنا وعلمتنا ووهبتنا كل الخير
الحمد لله ربنا بما خلقتنا ورزقتنا وهديتنا وعلمتنا

وفرجت علينا لك الحمد في الأصل والمال والمعافاة وبسطت رزقنا
وفرجت علينا لك الحمد في الأصل والمال والمعافاة وبسطت رزقنا

وأظهرت أمننا وأحسنت معافاتنا ومن كل ما سألناك أجبتنا، ربنا
وأظهرت أمننا وأحسنت معافاتنا ومن كل ما سألناك، ربنا

أعطيتنا فلك الحمد على كل نعمة أنعمت بها علينا أمسا أو حاضرا
أعطيتنا فلك الحمد على كل نعمة أنعمت بها علينا في القديم أو

أو علانية أو خاصة أو حي أو ميت أو شاهد أو غائب، لك الحمد
الحديث أو علانية أو خاصة أو حي أو ميت أو شاهد أو غائب،

حتى ترضى وإذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى
لك الحمد حتى ترضى وإذا رضيت

* و صلي اللهم على سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين *

الإهــداء

إلى من أشرقت أيامي وأزهرت حياتي بهما إلى من أرجو رضاهما عني و أنا بدعواتهم أستنير فلست أنا وجهدي هذا إلا بعضا من قديم إحسانهما ومن شديد عنائهما ومن طويل صبرهما ...والداي العزيزين حفظهم الله وزينهم بتاج الصحة والعافية إلى من وافتها المنية قبل رؤية ثمرة دعمها الدائم وحرصها علي جدتي رحمها الله وأسكنها فردوسه الأعلى.

إليكم أخوتي الأعزاء: من محمد طاهر الى خليفة.

إليكن أخواتي الرائعات: من رملة الى جهيدة

و إلى كتاكيت العائلة : رزان ومحمد

إلى أعز الصديقات : مليكة – رتاج – عائشة–رتاج

إلى كل من جمعتني بهم الأقدار فكانت صداقتي بهم من نَعم المولى القدير: زملائي وزميلاتي دفعة 2017

إلى كل من أنار لي درب العلم وكان لي شمعة منيرة: أساتذَتي وأُستاذتي.

إلى كل من يعرفني

نور اللاحق

الإهداء

إليك: ضحكة القلب وبهجة الروح: أبي الغالي.

إليك: نبع الحب وفيض الحنان: أمي الحبيبة

إليكم أخوتي الأعزاء

إليكن اختي الرائعة

الى فلذة كبدي ابنتي العزيزة.

الى رفيقة الدرب .. الزوجة

إلى كل من جمعتني بهم الأقدار

فكانت صداقتي بهم من نَعم المولى

القدير: زملائي وزميلاتي دفعة 2021

إلى كل من أنار لي درب العلم وكان لي شمعة منيرة:

أساتذَتي وأُستاذتي.

إلى كل من يعرفني

سليم مرابط.

الشكـر

قال تعالى " ولئن شكرتم لأزيدنكم " فبالشكر تزيد النعم

فالشكر لله أولا وآخرا على ما أنعم به علينا من نعم كانت خير عون لنا في إنجاز هذا العمل

. . .

ثم الشكر موصول لصاحب الفضل بعد الله في هذا الإنجاز:

للأستاذ الدكتور / بوختالة سمير

الذي أسعدنا بإشرافه على هذا العمل من البدء إلى الختام ولم يدخر جهدا ولا وقتا إلا وقدمه في سبيل إنجاز هذا العمل ,فنرجوا من الله أن يمن عليه بوافر كرمه وأن يغدق عليه من واسع حسناته .

وإلى كل من أسدى لنا نصحا أو قدم لنا مشورة أو معونة أو شاركنا همنا

نقول لهم جزاكم الله عنا خير الجزاء

الملخص:

تعبر السياسة الاحتياطي القانوني من الادوات السياسية النقدية الكمية غير المباشرة المؤثرة على اداء البنوك التجارية حسب السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي فيما إذا كانت توسعية او انكماشية لذا قام البحث على تحليل تأثير معدل الاحتياطي القانوني على كل من مؤشرات العائد على الحقوق الملكية والرافعة المالية.
وباستخدام التقارير السنوية لكل من بنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري لمدة (2011-2020) ثم استخراج نسبة مئوية تمثل مؤشرات أداء البنك البنوك وجرد إختبار معنوي للنتائج بإستخدام دراسة قياسية برنامج اEVIEWS المتضمن نماذج الثلاثة: نموذج التجميعي وأثر الثابت ا، أثر العشوائي، وهو بالاستناد إلى نتائج التحليل ثم التوصل إلى معدل الاحتياطي القانوني له تأثير معنوي على مؤشر الرافعة المالية، وأن معدل الاحتياطي لا يؤثر على مؤشر حقوق المالية.

الكلمات المفتاحية :رافعة مالية ،معدل العائد على حقوق الملكية ،احتياطي قانوني ،بنوك تجارية .

:Abstract

Legal reserve policy reflects the indirect quantity of monetary policy instruments affecting commercial banks' performance according to monetary policy to be followed by the Central Bank on whether they are expansionary or deflationary. Research has therefore analyzed the impact of the legal reserve rate on both return indicators on equity and leverage. Using the annual reports of both the Algerian National Bank and the Algerian Foreign Bank for the period (2011-2020), then extracting a percentage representing the Bank's performance indicators and inventorying a moral account of the results by using a standard study EVIEWS program containing the three models: the compilation model. The fixed constant effect. The indiscriminate effect, which is based on the results of the analysis and then the legal reserve rate, has a moral impact on the leverage index, and the reserve rate does not affect the financial rights index.

Keywords: leverage, return rate on equity, legal reserve, commercial banks.

الفهرس

الملخص IX

Abstract:..... IX

فهرس X

قائمة الاشكال XIII

المقدمة:..... أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لمعدل الاحتياط القانوني والبنوك التجارية 2

المبحث الاول: الإطار المفاهيم للدراسة 19

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية 19

المطلب الثاني: تعريف وفعالية الاحتياطي القانوني 25

المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي لأداء البنوك التجارية..... 27

المبحث الثاني: الدراسات السابقة..... 40

المطلب الاول: الدراسات الوطنية..... 40

المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية 42

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة 44

خلاصة الفصل:..... 45

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للموضوع..... 2

تمهيد: 40

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة 41

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة..... 41

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة 46

المبحث الثاني : الدراسة الاحصائية لمتغيرات الدراسة 48
المطلب الأول : الدراسة الإحصائية لمؤشر الأداء..... 49
المطلب الثاني : مصفوفة الارتباط 50
المبحث الثالث : الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة وتحليل النتائج..... 51
المطلب الأول : الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة..... 52
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية..... 57
خلاصة الفصل: 60
خاتمة 3
قائمة المصادر والمراجع..... 79
الملاحق..... VI

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-02)	يمثل نسبة الاحتياطي القانوني لسنوات 2011/2020-	43
(02-02)	معدل الرافعة المالية للبنوك المدروسة للفترة بين 2011-20020	44
(03-02)	نسبة العائد على حقوق الملكية للبنوك عينة الدراسة للفترة 2011الى 2020	45
(04-02):	الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة	48
(05-02)	نتائج تقدير النموذج التجميعي لـ EM	51
(06-02)	_ نتائج تقدير النموذج التأثيرات الثابتة لEM	53
(07-02)	نتائج تقدير النمودج العشوائي لـ EM	55

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-02)	معدل الرافعة المالية للبنوك المدروسة للفترة بين 2011-2020	44
(02-02)	نسبة العائد على حقوق الملكية للبنوك عينة الدراسة للفترة 2011الى 2020	45
(03-02)	الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة	49

قائمة الرموز ومصطلحات

الاختصارات	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
BEA	BANQUE EXTÉRIEURE D ALGÉRIE	البنك الخارجي الجزائري
BNA	BANQUE NATIONALE D ALGERIR	البنك الوطني الجزائري
ROE	RETURN ON EQUITY	العائد على حقوق الملكية
ROA	RETURN ON ASSET	العائد على الأصول
PM	PROFIT MARGIN	هامش الربح
AU	ACTIF DE PRESTATION	منفعة الأصول
EM	EQUITY MULPLIER	الرافعة المالية

المقدمـــــة

المقدمة:

تمل البنوك التجارية عصب النشاط الاقتصادي فمن خلال الاموال المودعة لديها يتم تحويل المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات كما تلعب البنوك دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز والفائض في الموارد المالية وتسعى كذلك الى تحقيق اعلى عائد ممكن وبالمقابل مواجهة اخطار محتملة ستوجهها والعمل على التقليل منها عن طريق الاجراء الاقتصادية.

وتعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، كونها تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي ، وهي من اهم وظائف البنوك المركزية ويعد متطلب الاحتياطي القانوني أحد أدوات السياسة النقدية غير مباشرة المستخدمة من قبل البنوك المركزية أذ أصبح هذا الاحتياطي الإلزامي بموجب القانون إذ أنه يمثل مصدر قوة كبيرة للنظام المصرفي ،ويتوقف نجاح المصارف التجارية في تحقيق أغراضه وأهدافه على حسن إدارته لمصادر أمواله واستخدامها حتى يتحقق أكبر نفع في ظل الظروف السائدة لذلك فإن عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية يمكن أن ينظر لها من خلال مداخل مختلفة تعكس وجهات النظر المختلفة ،من أجل ما تقدم جاء هذا البحث الذي يهدف الى تحليل هذه السياسة ومعرفة مدى أثرها في أداء البنوك التجارية ولذا فقد قسم الى خمسة محاور حيث يتناول الأول المقدمة ومنهجية البحث فيما تضمن الثاني الجانب النظري للبحث وخصص الثالث للجانب العلمي للبحث وأختتم الرابع بالاستنتاجات والتوصيات .

1-مشكلة البحث: (Research problem)

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل التالي : ما مدى تأثير معدل الاحتياطي القانوني تأثير على أداء بنوك محل الدراسة خلال الفترة 2011 الى 2020 ؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسة تنبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- **هل معدل الاحتياطي القانوني له تأثير على أداء البنوك التجارية قيد الدراسة ؟**
- **هل الاحتياطي القانوني ليس له تأثير على أداء البنوك التجارية ؟**
- **هل معدل الاحتياطي القانوني له علاقة ارتباط مع مؤشر الأداء البنوك ؟**

ومن خلال هذه الأسئلة يمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي:

- **معدل الاحتياطي يؤثر على أداء البنوك التجارية .**
- **معدل الاحتياطي القانوني لا يؤثر على أداء البنوك ا التجارية .**

⇦ **معدل الاحتياطي له علاقة مع مؤشرات الأداء .**

⇦ **لا توجد علاقة إرتيباطية بين معدل ومؤشرات الأداء .**

2-أهمية البحث:

تلعب البنوك التجارية دورا رياديا استراتيجيا في تنفيذ السياسات الاقتصادية،وتعد عملية تقييم الأداء للمصارف التجارية من أهم العمليات التي تمكن من الوصول إلى معرفة واقع الأداء الذي تمارسه البنوك التجارية ،ولذا تبرر أهمية البحث في كونه يلقي الضوء على جانب من جوانب البارزة والتي تكمن في علاقة البنك المركزي و البنوك التجارية من خلال تحليل أهمية سياسة نسبة الاحتياطي القانوني ، وبيان أثرها على احتياطات البنوك التجارية وعلى أداءه ،وكذلك على موارد البنك المركزي .

3- اهدف البحث:

التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع تمكن من معرفة كيف يؤثر معدل الإلزامي على أداء البنوك؛

- محاولة تبيان العلاقة بين معدل الإلزامي وأداء البنوك التجارية .
- الوصول إلى فهم معايير وأساليب تقييم الأداء لبنوك التجارية.

4-منهج البحث:

لتحقيق اهداف الدراسة بطريقة سليمة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري لوصف متغيرات الدراسة النظرية بينما اعتمدنا على أسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

5-صعوبات الدراسة :

- صعوبة استخدام برنامجEVIEWS 10
- ضيق الوقت

6-هيكل البحث:

بالإضافة الى المقدمة والخاتمة تقوم هيكلة الدراسة على فصلين هما:

- الفصل الأول: يعتبر بمثابة الجانب النظري للدراسة تطرقنا فيه الى اهم المفاهيم النظرية المتربطة بالموضوع و الأدبيات التطبيقية ممثلة بالدراسات السابقة التي لها صلة مباشرة بالمضوع
- الفصل الثاني: خصصنا هذا الفصل لدراسة الميدانية للموضوع تطرقنا فيه الى دراسة حالة كل من BNA و BEA خلال الفترة 2011-2020م.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لمعدل الاحتياط القانوني والبنوك التجارية

تمهيد:

تعتبر الأدبيات النظرية حجر الزاوية لأي دراسة ولهذا فإننا في هذا الفصل سنتناول أهم المفاهيم الخاصة بالموضوع وأبرز الدراسات السابقة التي تناولته، حيث تم تقسيمه الى مبحثين عالج المبحث الأول الإطار المفاهيمي للدراسة والمبحث الثاني الدراسات السابقة.

المبحث الاول: الإطار المفاهيم للدراسة

تعتبر سياسة الاحتياطي القانوني من الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية في جانبها الكمي، حيث يؤثر الاحتياطي القانوني على أداء البنك صيغة السياسة المنتهجة سواء كانت توسيعية أو انكماشية (نقدية) ولهذا خصصنا هذا المبحث لأهم المفاهيم ذات العلاقة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

سوف نتطرق في هذا المطلب الى مفهوم السياسة النقدية و أهميتها و كذلك أهم الأدوات التي تستخدمها

الفرع الأول: تعريف وأهمية السياسة النقدية

1- تعريف السياسة النقدية:

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها:" مجموعة الإجراءات التي تتخذها سلطة النقد بهدف ضبط الائتمان والتأثير عليه بما يتوافق مع تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تتطلع إليها الحكومة. "[1]؛ أي المقصود بالسياسة النقدية تلك الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود لمعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد.[2]

وتعرف أيضاً على أنها : " التدخل المباشر الذي أقرته السلطة النقدية بهدف التأثير على الأنشطة الاقتصادية وتغيير المعروض النقدي وتوجيه الائتمان بمساعدة وسائل ضبط النشاط الائتماني للبنوك التجارية".[3]

و حسب تعريف آخر : "هي الاستراتيجية المثلى أو دليل العملي الذي تنتهجه السلطات النقدية للمشاركة الفعالة في توجيه الاقتصاد الوطني نحو النمو والاستقرار الاقتصادي".[4]

من خلال التعريفات السابقة يمكننا معرفة السياسة النقدية كمجموعة من الإجراءات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية ممثلة في الآليات المختلفة والوسائل العملية التي يستخدمها البنك المركزي لحل المشاكل الاقتصادية القائمة أو اتخاذ أي إجراءات وقائية.. ويهدف في المستقبل أيضًا إلى تحقيق الأهداف التي حددتها السلطة النقدية، ويمكن أن تكون هذه الأهداف وسيطة أو نهائية.

2 – أهمية السياسة النقدية:

[1] محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي. دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ،1998، ص.256.

[2] أبو القاسم الطبولي، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي. منشورات الجامعة المفتوحة، ط2، طرابلس(ليبيا)،1997، ص.120.

[3] فوزي القيسي، النظرية النقدية. دار التضامن، ط1، بغداد، 1964، ص.258.

[4] أحمد فريد مصطفى،سهير محمد السيد حسين، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو. مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2000، ص.39.

تلعب السياسة النقدية دورًا مهمًا في الاقتصاد الوطني بحيث ينتقل تأثيرها إلى النشاط الاقتصادي من خلال الأدوات والأساليب المستخدمة لتوجيهه والتأثير في مساره بما يساعد على تحقيق أهداف المجتمع، بحيث تأخذ المسار التالي:[1]

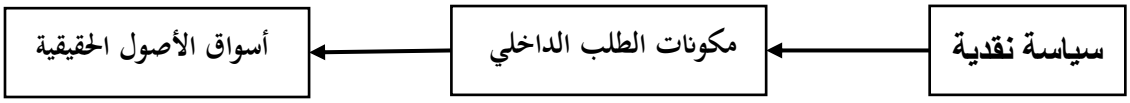

ضعف الأسواق النقدية والمالية يعني أن آثار كمية النقود لا تتحول إلى أصول مالية (بدائل نقدية)، بل تنتقل مباشرة إلى السوق للأصول الحقيقية، وبالتالي يمكن القول إن دور النقد يبدو أن السياسة في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي أكثر أهمية في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة.

كما يسلط الضوء على دور السياسة النقدية وخاصة في أوقات التضخم. في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة، تهدف هذه السياسات بشكل أساسي إلى الحفاظ على الأداء الكامل للاقتصاد في إطار الاستقرار النقدي المحلي وفي مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة. في هذا الصدد، تتبع هذه البلدان بعض السياسات النقدية مثل حتمية السوق المفتوحة أو تعديل سعر الفائدة أو تعديل سعر الاحتياطي وغيرها مثل الائتمان الاستهلاكي أو المضاربة وأغراض أخرى.

أما الدول النامية فتقتصر السياسة النقدية على خدمة التنمية وتوفير التمويل اللازم لها. العديد من العوامل تحد من فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية، بما في ذلك عدم تخصيص الإنفاق، والافتقار إلى العادات المصرفية، والنضج المالي، والتخلف.

النظام المصرفي الحالي وعدم نفوذه وحجمه ومعضلة المدخرات بسبب انعدام الثقة بين الأفراد والمؤسسات المالية وضيق الأسواق المالية واختلال الهيكل الإنتاجي لهذه الدول على وجه الخصوص مكون العمل الفني.

[1] سهير محمود معتوق – النظم والسياسات النقدية، الدار اللبنانية، الطبعة الأولى 1989 ص199.

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية :

أولا: الأدوات غير المباشرة النقدية:

1- **معدل إعادة الخصم**:هذا هو معدل الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لإعادة خصم الأوراق التجاري التي قامت البنوك التجارية بخصمها بالفعل لعملائها، والمعروف أيضًا باسم معدل الخصم. هذه الفترة هي الملاذ الأخير للاقتراض، ثم في فرنسا عام 1857 م، ثم في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1913 م، بينما لم يتم استخدامه في الجزائر إلا في 1972/1/1 م.

وتختلف الأوراق المالية القابلة للخصم من بلد إلى آخر، إلا أنها تحتوي بشكل عام على ما يلي:

- السندات التجارية التي يكون أجل استحقاقها لمدة معينة (مثلا 90 يوما)، وقد يشترط أن تكون متمتعة بثلاثة ضمانات (وجود 3 توقيعات: للساحب، المسحوب عليه والمستفيد)، كالكمبيالات.
- سندات الخزينة التي يشترط أن تكون ذات أجل محدد.
- أوراق مالية ممثلة لقروض قصيرة الأجل.
- سندات ممثلة لقروض متوسطة الأجل. [1]
- سندات محركة لسلف على الخارج ذات أجل متوسط أو طويل.

يلعب معدل إعادة الخصم دورًا في التأثير على قدرة الإقراض للبنوك سواء زادت أو انخفضت. من خلال زيادة معدل إعادة الخصم، على سبيل المثال، تلجأ البنوك التجارية إلى زيادة معدل الخصم للأوراق المالية، وكذلك رفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض من عملائها بسبب ارتفاع التكلفة من الاقتراض، وبالتالي فإن حجم القروض الممنوحة من البنوك يقلل من النشاط، ثم ينخفض عرض النقود. كما يشجع أصحاب المدخرات على زيادة ودائعهم المختلفة في البنوك التجارية للحصول على معدل فائدة مرتفع،[2]الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الاتجاه الاستثماري نتيجة تراجع الطلب على النقود للاستثمار ، ولا يقتصر دور معدل إعادة الخصم على ضبط الائتمان المحلي بل يمتد تأثيره إلى قطاع التجارة الخارجية مثل: من خلال تعديل معدل إعادة الخصم ، يمكن للبنك المركزي جذب رأس المال الأجنبي عندما يكون ميزان المدفوعات في حالة

[1] بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي. دراسة حالة الجزائر، 1990-2010، تخص اقتصاد مالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015-2016، ص61-63.

[2] بن العارية حسين وعبد السلام بلبالي، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال 2000-2014، مجلة اقتصاديات المال وأعمال، جامعة عبد الحفيظ بوضوف المسيلة، العدد 4، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 205

عجز ، ويمكنه أيضًا تقليل تدفقه إذا أصبح ميزان المدفوعات فائضًا ، لأن فعالية سياسة معدل الخصم تعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك:

- مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص، وهذا يتطلب معاملات كبيرة بالأوراق التجارية.
- مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل مرة، بمعنى عدم وجود موارد إضافية تعتمد عليها البنوك التجارية.
- مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة.[1]

في الوقت الحاضر ، فإن معدل الخصم له تأثير كبير على البنوك التجارية ، فكلما ارتفع هذا المعدل أو انخفض ، تأخذه البنوك في الاعتبار ، أي أن هذه السياسة أصبحت للبنوك مؤشرًا لاتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق لسياسة الائتمان..[2]

2- سياسة السوق المفتوحة: وهذا يعني تدخل البنك المركزي في السوق المالية وسوق المال، وشراء وبيع الأوراق المالية القابلة للتحويل والتجارية بشكل عام والسندات الحكومية بشكل خاص، وحتى الذهب والعملات الأجنبية، بغرض التأثير على الائتمان وعرض النقود وفقًا للوضع الراهن. تم استخدامه لأول مرة في بنك إنجلترا في عام 1931 م ويؤثر بشكل مباشر على مقدار الاحتياطيات النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية ومعدل الفائدة. إذا اشترى البنك المركزي كمية،[3]ستزيد الأوراق المالية للبنوك التجارية من احتياطاتها النقدية ، وبالتالي ستقوم البنوك التجارية بعمليات الإقراض ، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ، بين زيادة الطلب على الأوراق المالية ، وانخفاض معدل الفائدة. زيادة الفائدة. حجم الاستثمار والدخل والعمالة كل هذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة السياسة النقدية التوسعية للخروج من حالة الركود، لأن تطبيق هذه الأداة يتطلب توافر 'سوق مالي كبير ومنظم، خاصة في الدول الساعية إلى التنمية، وبالتالي فإن اللجوء إلى هذه السياسة أمر مستحيل في معظم الحالات، والسبب في ذلك هو ضيق أو غياب الأسواق النقدية والمالية وقلة انتشار استخدام الأوراق التجارية وأذون الخزانة مما يتسبب في تقلبات كبيرة في هذه الأسواق. العمليات. وتؤدي أسعار هذه الأوراق المالية إلى تقويض المراكز المالية للبنوك في الدول النامية. الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وقدرتها على الإقراض، قد لا

[1] عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف الأكاديمية للنشر، المفرق، الأردن، 1999، ص 397

[2] وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2000، ص 224.

[3] د محمد خليل برعي، عبد الهادي سويغي، النقود والبنوك، مكتبة النهضة الشرق، جامعة القاهرة، مصر، 1984، ص118.

يكون الطلب مرتفعًا على القروض للخروج من ظروف الانكماش، بسبب التشاؤم السائد بين رجال الأعمال، ولا يُنظر إلى أسعار الفائدة المنخفضة على أنها حافز للاستثمار عندما تكون معدلات الربح منخفضة.

3-سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري: هي "إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة، على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، الذي يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم، للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية".[1]

ظهرت هذه الأداة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، من خلال التعديلات المناسبة لقانون الاحتياطي الفيدرالي في عامي 1939 م و 1935 م ، وكان استخدام هذه الأداة بشكل عام وسيلة بديلة أو إضافية لممارسة السيطرة على الشاشة.[2]

ثانيا: الأدوات المباشرة النقدية "الكيفية".

يأتي استخدام الأدوات الكيفية أو النوعية للتأثير على اتجاه الائتمان، وليس حجمه الكلي، وهذه الأدوات كثيرة يمكن أن نلخصها في أداتين هما:

1 - **سياسة تأطير القرض:** تهدف هذه السياسة إلى: "تحديد نمو مصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني، وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتسمى أيضا تخصيص الائتمان ".[3]

تم استخدام هذه الطريقة في أواخر القرن الثامن عشر، كأداة لمراقبة الائتمان من قبل بنك إنجلترا، ولم تتضمن هذه الأداة فقط تحديد المبلغ المتاح لكل مقدم طلب قرض، بل يمكنها أيضًا تقييد قروض معينة، مثل ما إذا كانوا كانت قصيرة اومتوسطة أو طويلة المدى، وكذلك تقليص مدة صلاحية الأوراق التجارية لإعادة الخصم. في ظل ظروف التضخم، يقدم البنك المركزي الائتمان على أساس القطاعات ذات الأولوية، والتي لم تكن سبب التضخم. ولكن عندما ينتشر التضخم بشكل حاد، تقترح الدولة صياغة سياسة تأطير القروض الإجبارية، بحيث يحدد البنك المركزي الحد الأقصى بسبب حجم القروض الممنوحة من البنوك، أو يحدد معدل نمو الإقراض، فإن سياسة إطار الإقراض تكون مصحوبة بشكل عام خلال برامج تهدف إلى استقرار عرض النقود، مثل خفض الإنفاق العام، وتشجيع الادخار، وإصدار السندات كل ما في وسعها لتقليل المعروض النقدي الزائد، ويمكن استخدام هذه الطريقة لأول مرة. كإجراء ضد التضخم ، وخاصة في فرنسا عام 1948 ، وبشكل عام ، لم يسمح نظام مراقبة

[1] محمد زكي الشافعي، النظم المصرفية في بلدان متخلفة اقتصاديا، رسائل في التخطيط القومي رقم 49، لجنة التخطيط اليومي، القاهرة، مصر، 1957م، ص28.

[2] د محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1978، ص 499.

[3] علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 1998، ص 195.

الائتمان في البلدان التي أنشأته بالحصول على السيطرة المطلوبة على القروض (قروض للاقتصاد الوطني – قروض من الخزانة)،ويرجع ذلك إلى ما يلي:[1]

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخزينة.

رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد.

- المعالجة الانتقائية أي لم يعد ضابطا كميا بل نوعيا.
- لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات دين أو حتى باقتراض بالنقد الأجنبية.[2]

2 – السياسة الانتقائية للقرض: للقيام بسياسة تأطير القرض؛ يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك، وهي:

- دفع جزء الخزينة العامة من الفوائد على القروض المرتبطة بأنواع معينة من التمويل.
- فرض معدلات إعادة خصم تفاضلية لتخصيص قروض لأنشطة معينة تريد الدولة تشجيعها.
- سياسة التمييز بين أسعار الفائدة على التمويل الممنوح في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف خفض تكاليف الإنتاج إلى حد معين.
- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي لخفض التضخم في الاقتصاد.
- التزام البنك المركزي بالحصول على موافقته على منح القروض عندما تتجاوز القروض حداً معيناً.[3]

بشكل عام ، يمكن القول أن هذه الأدوات النوعية تستخدم لتجنب التأثير الكلي للأدوات الكمية ، وبالتالي فهي تضع حدودًا أو قيودًا على منح القروض لبعض العمليات ، بما في ذلك لقطاعات مهمة من الاقتصاد الوطني ، ولهذا الغرض حدد سبب أنشطتهم المختلفة من خلال التأثير على توزيع الاعتمادات بين الأنشطة المختلفة.[4]

ثالثا: الأدوات المكملة.

قد لا تكون الأدوات "الكمية والنوعية" المذكورة أعلاه كافية في ظروف معينة ، لأنها لا تحقق التأثير المطلوب على مقدار القروض أو توزيعها ، وبالتالي لدى السلطات النقدية إجراءات أخرى تُعرف بالرقابة المباشرة ، وأكثرها من أهم هذه الادوات نجد

---

[1] عبد الحميد القاض، السياسة النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية المعاصرة، مجلة مصر، مكتبة الإسكندرية، العدد 335 يناير، 1974، ص 16.

[2] أكرم حداد، شهور متولول، النقود والمصارف، الطبعة 2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 188.

[3] افتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل، النقود والائتمان، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1981، ص 422.

[4] وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2000، ص256.

تقديم المشورة والتعليمات المباشرة للبنوك والمؤسسات المالية بشكل عام، مع توضيح الأنواع المفضلة من قروض البنك المركزي وتحديد حدود الائتمان لكل قطاع اقتصادي. كما يتعين على البنوك تقديم تقارير دورية عن القروض الممنوحة لهذه القطاعات والتي تم التحقيق فيها. من قبل البنك المركزي، وعلى هذا الأساس، يمكن للمؤسسة إعطاء تحذيرات للبنوك التي لا تطبق التوجيهات، بل ويمكن أن تؤدي إلى عقوبات.

يسعى صانع السياسة النقدية إلى التأثير على المؤسسات المصرفية من خلال سياسة الإقناع الأخلاقي. لإجراء سياسة نقدية محددة، فإنه يعطي الأوامر والتعليمات للبنوك التجارية بشكل جماعي، أو إلى أي بنك على حدة، من أجل إجبارهم على اتباع مسار معين في ممارسة نشاطهم الإقراضي.

المطلب الثاني: تعريف وفعالية الإحتياطي القانوني

أولا: تعريف الإحتياطي القانوني:

معدل الاحتياطي القانوني هو النسبة المئوية للأموال التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع، في أوقات التضخم وبزيادة معدل الاحتياطي القانوني من قبل البنك المركزي، وتقل سيولة البنوك التجارية وقدرتها على الإقراض. ينخفض ،ولكن في حالةالركودالاقتصادي ، يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة ، أي تحرير جزء كبير من سيولة البنك التجاري ، وبالتالي زيادة قدرته على إنشاء الائتمان.[1]

ويعرف أيضا "هو نسبة مئوية يقتطعها المصرف كل عام من صافي أرباحه وبشكل اجباري (قانوني) وفي الغالب تكون هذه النسبة 10%، ويبقى المصرف يقتطع هذه النسبة حتى تعادل القيمة الأسمية لأسهم المصرف"[2]

وتعرف كذلك "هي نسبة من ودائع البنك التجاري يلتزم بالاحتفاظ بها في صورة رصيد دائن لدى البنك المركزي، دون أن يتقاضى فائدة في مقابلها".[3]

الولايات المتحدة هي أول دولة تضع متطلبات قانونية تتطلب من البنوك الاحتفاظ بحد أدنى من الأرصدة الدائنة في حساباتها لدى البنك المركزي بناءً على نسبة مئوية ثابتة من ودائعها.[4]

---

[1] طوروس وديع، المدخل الى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2011، الطبعة الأولى ص 200.

[2] عبد الحسين جاسم محمد، أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 23، جامعة كربلاء، العراق، 2007، ص 258.

[3] فائز لعراف، قياس إثر التغير في معدل الاحتياط الاجباري على المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 2000-2017، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 6، العدد 02، جامعة لمسيلة، 2021، ص 231.

[4] بالكبيربومدين، دراسات ميدانية في إدارة الأعمال، الطبعة العربية، دار اليازوريالعلمية للنشر والتوزيع،عمان- الأردن، 2013، ص 23.

يتأثر عرض النقود بطريقتين: مستوى الاحتياطي الفائض ومضاعف النقود (مضاعف الإيداع). من خلال خفض نسبة الاحتياطي المطلوبة، يكون لدى البنوك في احتياطاتها أكثر من الحجم المطلوب، مما يزيد من كمية النقد. المضاعف للودائع، ثم يزيد من قدرتها على الإقراض أكثر وبالتالي يزيد من حجم المعروض النقدي. من ناحية أخرى ، فإن الزيادة في نسبة متطلبات الاحتياطي تجبر البنوك على سد النقص في متطلبات الاحتياطي عن طريق تقليل حجم قروضها ، ويقل حجم المضاعف النقدي للودائع ، والنتيجة النهائية هي تقليل حجم المعروض النقدي.[1]

تختلف نسبة متطلبات الاحتياطي من دولة إلى أخرى ، ولكنها تختلف داخل نفس الدولة وفقًا للظروف والأهداف الاقتصادية المختلفة ، ولكن يُلاحظ عمومًا أن هذه النسبة مرتفعة في الفترات التي يعاني فيها الاقتصاد من معدلات تضخم عالية وضعيفة في أوقات الكساد بالنسبة لمعدلات الاحتياطي ، تختلف الودائع حسب النوع أيضًا في العديد من البلدان ، حيث تفرض البنوك المركزية معدلات احتياطي عالية على الودائع تحت الطلب ، بينما تفرض معدلات احتياطي منخفضة على الودائع لأجل.[2]

ثانيا: فعالية سياسة الإحتياطي القانوني

يحد هذه السياسة في الواقع مجموعة من القيود تعود اساسا إلى ما يلي :

1– أن تغيير بنية الإحتياطي القانوني غير مجدية في الحالات التي يكون لدى المصارف التجارية فوائض نقدية.

2– لا تعتمد المصارف التجارية في تحديد سياستها الإئتمانية على اساس مقدار احتياطاتها النقدية وحدها فقد تعتمد في سياستها الائتمانية على مقدار ارصدتها الاجنبية، وعلى اساس نسبة مقدار القروض الى الودائع لذلك فأن تغيير نسبة الإحتياطي القانوني قد تكون غير فعالة بشكل كافي.

3– أن الإفراط في تغيير نسبة الإحتياطي القانوني قد تؤدي إلى حدوث اضطراب في السوق فهذه السياسة يمكن أن تستخدم فقط عندما يكون مطلوب احداث تغيير كبير في مقدار الائتمان في مناسبات معينة.

4– يتوقف أثر تغيير نسبة الإحتياطي على مقدار الطلب على الائتمان فالتغير في مقدرة المصارف التجارية على منح الائتمان قد لا يكون له أثر فعال في التوسع في الإئتمان ولا سيما في فترات الركود.[3]

---

[1] محمد عبد الوهابالعزاوي،نظامتقويم أداء المصارف التجاريةباستخدام بطاقة الدرجات المتوازنة، مجلة الرشيدالمصرفي، العدد 5، 2002، ص 14.

[2] مجيد جعفر الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصاديةباستخدام النسب المالية، دار المناهج،عمان، 2008، ص 32.

[3] د. معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، جامعة البليدة، 2010، ص 30

5- تنتقد هذه السياسة ايضا لكونها تعامل جميع المصارف بلا رؤية او تبصر بمعنى انها تعجز عن التمييز بين المصارف ذات العجز والمصارف ذات الفائض في احتياطاتها النقدية في أماكن مختلفة في أن واحد وعليه فأن رفع او خفض النسبة يؤدي إلى تقليل او تحسين سيولة جميع المصارف بغض النظر عن حالة سيولته.

6- يرى (كينز) أن استخدام البنوك المركزية لأداة الاحتياطي القانوني بكثرة قد يؤثر سلبا في الاسواق المالية نظرا لأنه يخلق حالة من عدم التأكد لدى المصارف التجارية، ولهذا يرى (كينز) أن البنوك المركزية يجب أن تعلن مسبقة عن نيتها في تغيير نسبة الاحتياطي الالزامي حتى تستطيع المصارف التجارية ان تتهيأ لهذا التغيير ويجب أن تكون نسب التغير منخفضة حتى تستوعبها المصارف.[1]

المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي لأداء البنوك التجارية

الفرع الاول: نشأة وتعريف البنوك التجارية

أولا: نشأة البنوك التجارية:

يعود أصل البنك إلى الكلمة الإيطالية Banco " بانكو " والتي كانت تعني في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصرافون ثم أصبحت فيما بعد تعني المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات وفي الأخير أصبحت تدل على المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود.

" ظهرت البنوك التجارية نتيجة الظروف والمتطلبات التي رافقتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، لذلك اتضح أن الصرافين في أوروبا وإيطاليا على وجه الخصوص هم الذين وصلوا إلى الباب. إيداع أموالهم معهم. وهكذا ظهرت أول وظيفة كلاسيكية للبنوك، وهي إيداع الأموال، وكان المودع إذا أراد ذهبه. يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب المكدس في خزائن الصائغ. بدأ الصائغ في إقراض الذهب الذي كان لديه مقابل الفائدة. وهكذا، فإن الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنوك، وهي الاقتراض، ولدت لإنشاء أو إصدار الأموال. نشأت عندما اقترض ، وأخذ شكل الإيصال بدوره إلى الصائغ (بدلاً من الذهب الفعلي) ومنحه للمقترض ، خاصة بعد أن اكتسب الناس الثقة في مثل هذه الإيصالات حيث يمكن استبدالها بالذهب في أي وقت ، مثل يتضح من خلال العديد من التبادلات من خلال معاملاتهم مع السلع".[2]

وقيام الصائغ بهذه الإيصالات لم يأت هكذا وإنما كان نتيجة لتطور استغرق زمنا طويلا واكبه زيادة كبيرة في ثقة الجمهور المتعاملين مع الصائغ مما حول مؤسسته إلى المركز الأول للبنك التجاري.

---

[1] دماد نوال، فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، جامعة الجزائر-3، 2010، ص 35

[2] زياد سليم رمضان: البنوك التجارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن , 1996، ص 27.

أما بالعربية فيقال :" صرف وصارف, واصطرف الدنانير أي بدلها بدراهم أو دنانير سواها, والصراف والصيرفي – وجمعها صيارفة – وهو بياع (النقود بنقود غيرها), والصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف, أما المصرف (وهي كلمة محدثة) وجمعها مصارف تعني المؤسسة التي تتعاطى الإقراض والاقتراض ".[1]

ما يمكننا قوله هنا هو أن المصرفيين تمكنوا من اقتراض الأموال من الآخرين، وهو ما يعتبر سلفة كبيرة وجزئية حسب الظروف الاقتصادية وتطور الوظائف التي يوفرها البنك التجاري، والذي بدوره يوفر الودائع لمن هم في تحتاج في مقابل ضمانات كافية ضمن حدود الفائدة ومحددة وهكذا، يُرى أن البنوك التجارية تجمع بين وظيفة قبول الودائع،والاقتراض، من ناحية أخرى.

وعليه، فإن ظهور البنوك في شكلها الحالي لا يظهر فجأة بخصائص كاملة، بل إن هذا الظهور هو نتيجة تطور كبير قائم على أنقاض مجموعة من الأنظمة البدائية التي سبقتها. البنوك وعملياتها، ونجد فضلها، كما قلنا في البداية، التي تعود جذورها إلى كبار التجار والصاغة والمرابين.

ثانيا: تعريف البنوك التجارية:

التعريف الأول: "البنك التجاري هو نوع من المؤسسات المالية التي يقوم نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان ، وبهذا المعنى يعتبر البنك التجاري وسيطًا بين من لديه فائض الأموال والمحتاجين".[2]

التعريف الثاني: " تعرف بأنها إحدى المؤسسات النقدية التي تقبل الودائع من الأشخاص أو المؤسسات وتكون متاحة للمودع في أي وقت حسب المدة المتفق عليها، وبسبب هذه الخاصية يطلق عليها اسم بنوك الإيداع. الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ، ويشكل هذان النوعان من البنوك عصب الجهاز المصرفي في أي دولة".[3]

التعريف الثالث: في الجزائر عرفت المادة 114 من قانون النقد الصادرة في 14 أفريل 1990 البنوك بأنها: أشخاص معنوية مهمتهاالعادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110 -111-112- 113 من هدا القانون.

وتتضمن هذه العمليات التي تقوم بها البنوك ما يلي:

- تلقي الأموال من الجمهور في شكل ودائع.
- عملية القرض.
- وضع إدارة وسائل دفع.

[1] شاكر قزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر , 1989، ص 24.

[2] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، مكتبة طريق العلم، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 12.

[3] محمد محمود شهاب: النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1987، ص 105.

- شراء وبيع العملات الأجنبية.
- إعادة خضم الكمبيالات وتحصيل الأوراق التجارية.
- عمليات الاعتمادات المستندية[1].

يتضح من هذه التعريفات أن دور البنوك التجارية يقتصر بشكل أساسي على قبول الودائع، وتقديم الائتمان، وأداء بعض الخدمات المصرفية الأخرى، فضلاً عن دورها الرئيسي في توفير الأموال لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تسمى بنوك الإيداع لأنها تتعامل بالائتمان (المباشر وغير المباشر) وأهم ما يميزها هو قبولها للودائع.

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية :

- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح اعتمادات مستنديه واشتمل على اعتمادات للاستيراد واخرى للتصدير ويحقق البنك التجاري أرباحه بصفة خاصة بمقدار الفرق بين الودائع للتي يودعها المودعين وتلك التي يتحملها المقرضين والعمولات والأجور التي يحصلها البنك مقابل تقديم الخدمات لعملائه.
- قيام البنك بتحصيل مستحقات عملائه من مصادرها المختلفة سواء كانت هذه المستحقات شيكات أو كمبيالات او سندات آنية مستحقة لصالحها أو أسهم كذلك يدفع ديونهم لمستحقيه
- قيام البنك بتجميع مدخرات العملاء بشكل ودائع ادخار او صندوق التوفير أو اعطائهم فوائد منها ثم استثمار هذه المدخرات في شراء سندات.
- قيام البنك في التعامل بالأوراق المالية على اختلاف أنواعها سواء لمصلحة عملائه او لمصلحته الشخصية، استبدال البنك للعملات الأجنبية بالعملات الوطنية والعكس لصالح العملاء.
- تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائها يحتفظون فيها بمقولاتهم الغالية من مجوهرات أوراق مالية نقود وغيرها.
- إدارة الاعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات المالية والاقتصادية لهم من خلال دائرة مختصة.[2]

الفرع الثالث: مفهوم الأداء وأهم مستوياته

أولا: مفهوم الأداء:

يمكن اعطاء مجموعة من التعاريف عن الأداء وهي كالتالي:

الكلمة أصلها انجليزي إذ يعود أصلها إلى الكل مة Perfomanceوهي تعني وضعية الحصان في السابق

– وبعد ترجمتها إلى اللغة الفرنسية أخذت حقلا واسعا للتطبيق فأصبحت تعني إتمام عمل أو عقد أو شغل ما[3]

[1] مروان عطون، النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989، ص 12

[2] خلد أمين عبد الله،العمليات المصرفية،الإسكندرية،مصر، دار وائل للنشر، ط2، 2000، ص 15.

[3] K. hem hème, Le Dinamique du Contrôle de Gestion, Dunod, Paris, 1986, P.130.

– ويعرف أيضا: الأداء بأنه تحقيق الأهداف التنظيمية[1]

– كما يعرف الأداء على انه: انعكاس لقدرة المؤسسة وقابليتها لتحقيق أهدافها أو انعكاس لكيفية استخدامها للموارد المالية والبشرية والمادية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[2]

"– وهو أيضا قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منه عمله[3]"

– عرف الاقتصادي Petrson و آخرون الأداء بأنه قدرة المؤسسة على استخدام مواردها بكفاءة و إنتاج مخرجات متلائمة مع أهدافها ومناسبة لمستخدميها [4]

يتضح من التعريفات السابقة أن هناك اختلافات في وجهات النظر ، لكن معظمهم يتفقون على أن الأداء هو النتيجة النهائية لقدرة الشركة وقدراتها على تحقيق أهدافها بالاعتماد على مواردها المتاحة وفي ظل البيئة التي تعمل فيها. يحدث داخليًا وخارجيًا.

كما أن عملية تقييم الأداء هي عملية أكثر شمولاً ودقة من قياس الأداء أو مراقبته لأنها ليست مجرد بيان بدلاً من ذلك ، يسعى إلى تحليل هذه النتائج والتأكد من توافقها مع الأهداف المحددة ، مع تطوير الحلول الممكنة للتناقضات إن وجدت.[5]

ثانيا :مستويات الأداء

توجد مجموعة من المستويات للأداء يمكن للمنظمة من خلالها التعرف على مستوى أدائها، ولعل هذا الاختلاف يعود كما تم الإشارة إليه لاختلاف المعايير والمقاييس التي يتبناها الباحثين في هذا المجال وتتمثل هذه المستويات في[6]:

- **الأداء المتميز**: يوضح أداء الصناعة المتفوق من خلال عقود طويلة الأجل ومربحة والالتزام الواضح من قبل الأفراد ، وفرة السيولة وازدهار الوضع المالي للمنظمة.

---

[1] AbdelkaderDerbali, Performance bancaire en période de crise: Cas des banques Tunisiennes ، Master، Université de Sousse، 2010، p 65

[2] سليمان بن بوزيد،استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، أطروحة دكتورا، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017، ص11

[3] بشير باعمارة،**أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري لفترة 2002– 2011**، مذكرةماستر، جامعة ورقلة، 2013، ص 6

[4] .وصفيالكساسبة،تحسينفاعليةالأداءالمؤسسي،اليازوريللنشروالتوزيع،عمان،الأردن،2011،ص77 .

[5] سليمان بن بوزيد، مرجع سبق ذكره، 12

[6] نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية،أطروحة دكتورا، جامعةلمسيلة،2018،

- **الأداء الاستثنائي:** وجود عدة عقود كبيرة ، وامتلاك إطارات ذات كفاءة ، وامتلاك مركز وضع مالي ممتاز.
- **أداء الجيد جدا:** يظهر صلابة الأداء ، وضوح الرؤية المستقبلية والتمتع بالوضع المالي جيد.
- **الأداء الجيد:** هناك تمييز في الأداء حسب التعريفات المعمول بها ، مع توازن نقاط القوة والضعف في المنتجات أو الخدمات والعملاء الذين يعانون من أوضاع مالية غير مستقرة.
- **الأداء المعتدل:** يمثل عملية أداء أقل من المعتاد ، مع وجود نقاط قوة و / أو ضعف في المنتج الخدمات والعملاء ، مع صعوبة الحصول على الأموال للبقاء والتطور.
- **الأداء الضعيف:** الذي يمثل الأداء أقل بكثير من المتوسط،معوض وح نقاط الضعف في جميع المجالات تقريبًا ،بصرف النظر عن وجود صعوبات جدية في استقطاب الإطارات المؤهلة بينما تواجه مشاكل جدية من الجوانب المالية.

الفرع الرابع: الأداء البنكي أنواعه،والعوامل المؤثرة فيه

أولا: مفهوم الأداء البنكي

التعريف الاول:

يُعرّف أداء البنك بأنه النسبة بين الإنجازات التي تحققت والجهود المبذولة لتحقيقها. تشمل المخرجات وحدات إنتاج السلع أو الخدمات المقدمة. يمثل الجهد وحدات المدخلات اللازمة لتحقيق هذه المخرجات. لذلك ، يتم قياس الأداء من خلال مقارنة مدخلات فترة زمنية معينة ومخرجاتها.[1]

التعريف الثاني:

الأداء البنكي هو الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام البنوك بدورها وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف.[1]

[1] رجاء بوترعة، أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة أم لبواقي، مذكرةماستر، جامعة أم لبواقي،2016، ص 23

ثانيا: أنواع الأداء البنكي :

يمكن تصنيف أنواع الأداء بالنسبة للبنوك كما يلي[1] :

1- **الأداء المالي:** يعد الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء استخداما لقياس أداء المصرف لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه المصارف نحو المسار الأفضل والصحيح. وهناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه " وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة".

2- **الأداء الاقتصادي:** يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية ...."وتدنية استخدام مواردها "رأس المال،العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا ....)

3- **الأداء التجاري:** يصف الأداء التجاري كفاءة وفعالية الوظيفة التجارية والتسويقية في تحقيق أهداف المبيعات ورضا الزبائن ويعتبر، رقم الاعمال، المردودية، عدد الزبائن، معدل شراء منتجات وخدمات المؤسسة من أبرز مؤشرات الأداء التجاري للمؤسسة

4- **الأداء التسويقي:** يحدد هذا الأداء قدرة المؤسسة على تحقيق أهداف وظيفة التسويق بأكثر كفاءة وفعالية من خلال زيادة مبيعاتها، رفع حصتها السوقية لمعظم المؤسسات الاقتصادية

5- **الأداء الوظيفي:** هو الأثر الصافي لخصوم الفرد التي تبدأ بالقدرات وأدراك الدور أو المهام ويعني هذا أن الأداء في موقف معين يمكن أن ينظر اليه على أنه ينتج للعلاقة المتداخلة بين كل من الجهد، والقدرات وإدراك الدور. ويشير الناتج من حصول الفرد على التدعيم والحوافز إلى الطاقة الجسمانية العقلية والتي يبذلها الفرد لأداء مهمته أما القدرات فهي الخصائص الشخصية المستخدمة لأداء الوظيفة، ولا تتغير وتتقلب هذه القدرات عبرة فترة زمنية قصيرة. ويشير إدراك الدور أو المهمة في الاتجاه الذي يعتقد الفرد بأهميتها في أداء مهامه بتعريف إدراك الدور.

[1] كاهنة حركات،دور جودة الخدمات المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالتي أم لبواقي 317 – وعين مليلة 355، مذكرة ماستر، جامعة أم لبواقي، 2017، ص 103.

6- **الأداء الإستراتيجي**: هو الأداة الأفضل لجمل إستراتيجية مفهومة من قبل الجميع بدءا من أعلى مستوى إلى أدنى مستوى في الهيكل التنظيمي وذلك من خلال تمثيل هذه الإستراتيجية بمجموعة من مؤشرات قياس الأداء

ثالثا: العوامل المؤثرة في الأداء البنكي

يتأثر الأداء المصرفي بعدة عوامل منها ما هو داخلي(قدرة البنك على التحكم فيها) ومنها ما هو خارجي (ليس للبنك قدرة التحكم فيها، وفيما يلي أهم هذه العوامل:

- **العوامل المنظمة (داخلية):**

ويقصد بها العوامل الداخلية والخاصة بالمصرف ذاته، كحجم الأعمال أو الأنشطة بالمصرف، والتكنولوجيا المستخدمة وكفاءة الإدارة كما يلي[1]:

- **حجم الأعمال**: حجم الموارد التي يحتفظ بها البنك وطبيعة تكوينها وحركتها عوامل مهمة ومؤثرة مهم في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية، فكلما زاد حجم هذه الموارد ، انخفضت التكاليف الإجمالية بالنسبة لها ، أدى هذا إلى زيادة القدرة التشغيلية للبنك ، مما يسهل تحسين وتحسين إنتاجية البنك.
- **التقنية المستخدمة**: الأساليب المستخدمة في القيام بالأعمال المصرفية والتي تساهم في رفع مستوى الأمان وسرعة العمل، فكلما زاد استخدام التكنولوجيا ، زادت درجة الأمان ، وكلما زادت سرعة العمل تحسين جودة الخدمات المصرفية ، لا سيما من خلال زيادة الربحية وخفض التكاليف.
- **الكفاءة الإدارية**:كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات، ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات فيما بينها وبين العاملين داخل البنك تطور عمليات التعاون والعمل الجماعي ، ومدى قدرته على تحفيز فريق العمل التعامل مع الأطراف الخارجية بما يعكس جودة الخدمات المصرفية والسمعة الطيبة للبنك.

- **العوامل البيئية (الخارجية)**

وهي العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء المصرفي وتنقسم إلى[2]:

- **البيئة القانونية والسياسية**: أي الظروف السياسية للدولة التي يقيم فيها البنك والقوانين المنظمة لعمله بنك في هذا البلد.

---

[1] بشير باعمارة، مرجع سبق ذكره، ص 4

[2] فاطمة الزهراء شادي، آليات تقويم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة 321 عين البيضاء، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي،2014، ص31

- **البيئة الاقتصادية:** وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتوفرة في الدولة ومناخ الاستثمار والفرص الاستثمارية المتاحة.
- **البيئة الاجتماعية:** العادات والتقاليد التي يؤمن بها الأفراد، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر على القرارات الأشخاص المعنيون بطبيعة الأنشطة المصرفية والخدمات التي تقدمها البنوك.

الفرع الخامس: معايير وأساليب تقييم الأداء

أولا: تعريف تقييم الأداء

يمكن تعريف تقييم الأداء بأنه:

1- إن تقييم الأداء هو عملية منظمة ومستمرة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المتحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلا [1].

2- هو تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة أصول وخصوم المصرف[2]،العملية التي تقوم فيها المنظمة بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف؛

3- هو الطريقة أو العملية التي يستخدمها المقيم لمعرفة أيمن الأفراد أنجز العمل وفق لما ينبغي لها تؤدي[3].

ثانيا: معايير تقييم الأداء

إن عملية تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم الأداء، تعد أهم جانب في عملية هي المستوى المحدد من قبل الإدارة كنموذج لتقييم الأداء، ويمكن تصنيف المعايير المستخدمة في التقييم والرقابة كما يلي[4]:

- **المعايير الكمية** :تستخدم الأرقام المطلقة للتعبير عنها مثل (حجم الإنتاج، حجم الإيرادات، حجم الأرباح، حجم الفوائد.) ...
- **المعايير النوعية**:تستخدم النسب للتعبير عنها مثل (نسب الإنتاج، النسب الدالية ....)

---

[1] التجاني الهام وآخرون، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005- 2011، أبحاث اقتصادية وادارية العدد السابع عشر جوان 20115،ص 32

[2] أم الخير دراجي، أثر عصرنة الخدمات المصرفية على الأداء البنكي دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري للفترة 2005 – 2013، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة،2014، ص 31

[3] قاسم تيميزار، مرجع سبق ذكره، ص 6

[4] ناصر مرويصفاء، أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة 2008- 2016،مذكرة ماستر، جامعة ورقلة ،2018، ص 5

– **المعايير الزمنية** :مثل (الوفاء بالعهود الزمنية والأعمال في وقتها كما سطر لها وغيرها من الأعمال التي ترتبط بالزمن) .

– **معايير التكلفة**: وهي المصاريف بصفة عامة.

ثالثا: أساليب تقييم الأداء

يعتبر التحليل المالي أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء ويعرف بأنه:

"نشاط يسبق التخطيط المالي ويرافقه ويتعلق بتحويل البيانات المسجلة في البيانات المالية إلى معلومات مفيدة محددًا وفقًا للجزء الذي نقوم بتنفيذ هذه العملية ، ويمكن إجراء التحليل المالي من خلال الأساليب التالية[1]:

❖ **تحليل القوائم المالية** : يهدف هذا التحليل إلى الكشف عن التطورات التي تحدث في البنود الخاصة بتلك القوائم ويتم ذلك عن طريق:

– **التحليل الرأسي**

يقوم على أساس العلاقات بين العوامل أو البنود المالية كما توضحها مجموعة من القوائم المالية خلال فتَرات زمنية متتابعة للتعرف على نوع وحجم التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو لمجموعة من العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييم هو يتسم هذا التحليل بالسكون وعدم الحركة.

– **التحليل الأفقي**

يتم هذا التحليل بمقارنة الأرقام والبيانات الواردة في القوائم المالية مع بعضها البعض ولعدد من الفترات المالية المتتالية وذلك لحصر وتحديد الفروق والتغيرات التي تطرأ على تلك الأرقام والبيانات من فترة مالية لأخرى للاستفادة من المؤشرات التي تستخدم من جراء تلك المقارنة في عملية اتخاذ القرار .

– تحليل قائمة الموارد والاستخدامات

يركز هذا التحليل على قائمة التغيرات في المركز المالي من خلال متابعة كيفية الحصول على الموارد المالية وكيفية استخدامها .

–تحليل النسب المالية

يعتبر هذا التحليل الأوسع والأكثر انتشارا بل أنهم يؤكد أنه لإجراء أي تحليل لواقع المنظمات من دون استخدام النسب المالية وتعكس النسب المالية أثر نجاح إدارة البنك معبرا عنه بنسب من خلال تزويد النسب بمعلومات مفيدة عن جوانب عديدة من أداء البنك، وتتعدد النسب المالية وفقا لطبيعة البنود في القوائم المالية [1].

[1] أم الخير دراجي، مرجع سبق ذكره، ص 12

الفرع السادس: مؤشرات تقييم الأداء:

تعد عملية تقييم الأداء المرحلة الأخيرة والمهمة من مراحل العملية الإدارية خلال فترة معينة وهي تعبر عن النتيجة النهائية للنشاط خلال تلك الفترة، وكون أن تقييم أداء المصارف عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصرف وجميع الجهات المراقبة وسنستخدم مؤشرات الربحية كما يلي:

أ. **مؤشر العائد على الأصول (ROA)**

يقيس معدل العائد على الأصول فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل[2]،،وتقاس هذه النسبة بالسنوات السابقة فكلما ارتفعت لذلك على ارتفاع كفاءة المصرفي

استخدام أصوله .حيث يتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشر ينهما:

- **هامش الربح:PM** الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف و**يقاس** بالعلاقة التالية:

هامش الربح = الدخل الصافي /إجمالي الإيرادات

- **منفعة الأصول**AU:

ويسم باستعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأمثل للأصول أي إنتاجية الأصول وتقاس بالعلاقة التالية:

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول

وعليه فإن:

[1] بشير باعمارة، مرجع سبق ذكره، ص 5

[2] فاطمة بن شنة، ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية، دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2005- 2014، أطروحة دكتوراه، 2017 ص 28

العائد على الأصول =هامش الربح × منفعة الأصول

ب.مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE): ويدل على كفاءة البنك التجاري في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح أي يبين ربحية الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة من قبل المالكين، كلما ارتفعت دل على الكفاءة بضمان تحقيق عائد أكبر ويتشكل من ثلاث مؤشرات وهي الرافعة المالية والمؤشرين السابقين[1].

- **الرافعة المالية EM**: عبارة عن قدرة المقترض على تحقيق زيادة في العائد على حقوق الملكية[2] ويقاس بالعلاقة التالية[3]:

الرافعة المالية = إجمالي الأصول / حقوق الملكية

أي :

مؤشر العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول×الرافعة المالية

[1] Mahmoud Akeem Salamen Al-Mehsen، Electronic Credit Cards Usage and Their Impact on Bank's Profitability the Rate of Return on owners' Equity Model Interdisciplinary journal of contemporary research in business، Novembre 2012 VOL 4، NO 7، P831

[2] خلف محمد ادريس الوادية، العلاقة بين الرافعة المالية وأسعار الأسهم دراسة تحليلية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، درجةماجستير، جامعة غزة،فلسطين، 2016، ص 21

[3] .محمدجموعيقريشي،تقييماداءالمؤسساتالمصرفيةدراسةحالةلمجموعةمنالبنوكالجزائرية، مجلةالباحث العددالثالث ،2004 ص91

المطلب الثاني :أثر الإحتياطي القانوني على أداء البنوك التجارية :

الفرع الأول: أثر الوسائل الكمية على الإحتياطات النقدية للبنوك التجارية

ينعكس استخدام الوسائل الكمية للتأثير على مقدار الائتمان المصرفي في المعروض النقدي وحجم السيولة المحلية الإجمالية. على هذا الأساس ، يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال استخدام الوسائل الكمية بطريقة توسعية نحو قدرة البنك على تقديم الائتمان بحيث تكون نتائج هذه السياسة ملموسة عن طريق زيادة مبلغ الائتمان أو تخفيضه ، وفقًا لـ متطلبات الوضع الاقتصادي.[1]

أولا: سعر إعادة الخصم

سياسة إعادة الخصم لها تأثير كبير على البنوك التجارية لأنها تعكس سياسة البنك المركزي ونظرته للأوضاع النقدية والائتمانية والاقتصادية في الدولة، وكذلك موقف البنك المركزي من السياسة الائتمانية للبنوك وما إذا كان يعتبرها. توسعية أو انكماشية أكثر من اللازم وما إذا كانت إدارة البنك تميل نحو التوسع أو إذا كانت تميل نحو انكماش كل من الائتمان المصرفي وعرض النقود.

ثانيا: عمليات السوق المفتوحة

يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك التجارية ، مما سيزيد من الاحتياطيات النقدية المتاحة لهذه البنوك ويزودها بقدرة إقراض جديدة ، الأمر الذي سيؤدي ، عند تمديد الائتمان ، إلى زيادة في الأخير وبالتالي إلى زيادة في المعروض النقدي ، والعكس بالعكس ، إلى التأثير المباشر لعمليات السوق ، يتم إيلاء الاهتمام المفتوح لحجم احتياطيات السيولة لدى البنوك التجارية وكذلك إلى حجم ودائعها ، وسيكون هناك تأثير في النهاية على عرض النقود ، ولكن بشكل غير مباشر ، حيث ستؤثر هذه المعاملات على أسعار الأوراق المالية وأسعار الفائدة وكذلك استثمارات البنوك التجارية والإقراض.

ثالثا: نسبة الاحتياطي القانوني

تتمثل في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي، لأن البنك المركزي يغير هذه النسبة ويزيدها وينقصها حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وبتغيير هذه النسبة بدوره يتغير. قدرة البنك التجاري على تقديم الائتمان المصرفي ، وغالبًا ما يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة على البنوك التجارية في أوقات الركود والكساد الاقتصادي ، بهدف تشجيعها على تقديم المزيد من الائتمان المصرفي.[2]

---

[1] نصر حمود مزنان فهد،أثرالسياساتالاقتصادية في أداء المصارف التجارية،الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص80-81

[2] عوض فاضل إسماعيلالدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990، ص 607.

الفرع الثاني: أثر الوسائل النوعية على أداء البنوك التجارية

يتم تحديد مفهوم السياسة النقدية من خلال جميع القرارات النقدية، سواء كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية المتخذة للتأثير على النظام النقدي، تتطلب السياسة النقدية علاقة بين الأدوات النقدية التي تسيطر عليها السلطة النقدية والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر عليها وتتأثر بها. تنتج السياسة النقدية عددًا من المتغيرات التي لها تأثيرات مباشرة على أداء البنوك التجارية، نذكر ما يلي:[1]

أولا: أثر سعر الصرف على أداء البنوك التجارية

تؤثر طبيعة سعر صرف العملة المحلية بشكل مباشر وفعال على أداء البنوك التجارية من خلال تأثيرها على حجم الودائع التي يمكن للأفراد تقديمها للبنوك التجارية. يتم إيداع مبالغها في البنوك التجارية ، خاصة إذا كان هناك دليل على أن سعر الصرف قد يتدهور أكثر في المستقبل.[2]

وبالتالي، فإن هذا السلوك غير المستقر والمتدهور لسعر صرف العملة المحلية سيكون عاملاً يمنع الأفراد من إيداع أموالهم في البنوك التجارية وتفضيل طرق الاستثمار الأخرى. بالمقابل، في حالة استقرار سعر الصرف للعملة المحلية، فإن ذلك سيسهم في زيادة الحافز لدى الأفراد لتوفير ما لديهم من مبالغ يتم إيداعها في البنوك التجارية، مما يتيح لهم الحصول على أداء جيد.

ثانيا: أثر عرض النقد على أداء البنوك التجارية

يعد عرض النقود أحد العوامل الأساسية للسياسة النقدية التي لها دور رئيسي في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، وتحدد معالجة عرض النقود من قبل الدولة نمط السياسة النقدية سواء كانت توسعية أو انكماشية عن طريق زيادة الأموال أو إنقاصها. إمداد. لذلك فإن هذا المتغير له تأثير مباشر على أداء البنوك. البنوك التجارية بما لها من آثار إيجابية عندما تكون الدولة قادرة على الحفاظ على المعروض النقدي عند مستويات تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وآثارها السلبية عندما تبالغ في توسع المعروض النقدي، مما يقوض الاستقرار الاقتصادي وبالتالي يترك آثاره. واضحاً على الأداء الاقتصادي العام وأداء البنوك التجارية كإحدى الوحدات الأساسية للاقتصاد.

ثالثا: أثر التضخم على أداء البنوك التجارية

وتؤثر الآثار السلبية الناتجة عن التضخم على الاقتصاد الوطني برمته وعلى أداء البنوك التجارية. مستويات التضخم المرتفعة ستدفع الأفراد إلى تفضيل طرق أخرى للاستثمار، مثل شراء السلع والأصول دون الاستثمار من خلال تقديم الودائع للبنوك التجارية، كهدف للحفاظ على قيمة رأس مالها، وبالتالي البيئة الاقتصادية عندما تشتمل على

---

[1] بشرى عبد الباري احمد، تقدير أثر السياستينالنقديةوالمالية في أداء المصارف التجاريةباستخدامطريقةالانحدار المتعدد المراحلمجلة جامعة كركوك للعلوم الإداريةوالاقتصادية، المجلد (3)، العدد 2، 2013، ص 155.

[2] محمد ناظم الحنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، الهيئة المصرفي للكتاب، القاهرة،1999،ص 48

مستويات عالية من شأن التضخم أن يعيق أو يحد من أداء البنوك التجارية، وعلى العكس في حالة وجود بيئة اقتصادية تكون فيها معدلات التضخم منخفضة ومستقرة، فإن هذا سيوفر المناخ المناسب لتحقيق أداء متميز للبنوك التجارية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع السياسة النقدية والبنوك المركزية، ومن بين هذه الدراسات على سبيل الذكر وليس الحصر:

المطلب الاول: الدراسات الوطنية

1-دراسة: ابتسام بوزيان، البنوك المركزية ودورها في تحقيق الأهداف الأولية للسياسة النقدية -دراسة حالة بنك الجزائر-.[1]

تناولت هذه الدراسة موضوع البنوك المركزية ودورها في تحقيق الأهداف الأولية للسياسة النقدية مع دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة 2012-2015، حيث تمت صياغة المشكلة على النحو التالي: ما هو الدور الذي يلعبه؟ بنك الجزائر في تحقيق الأهداف الأولية للسياسة النقدية، بهدف إبراز مساهمة الأخير في تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة النقدية من خلال إبراز تأثير أداء بنك الجزائر على القاعدة النقدية وسوق النقد. الشروط، باعتبار أن الأهداف تشكل الرابط الأول وحجر الزاوية لاستراتيجية السياسة النقدية الحديثة بهدف تحقيق الأهداف النهائية، ولا سيما استقرار الأسعار ومحاربة التضخم، بما يحقق الاستقرار النقدي والأهداف العامة للدولة..

باعتبار أن للبنك المركزي دور أساسي في الرقابة على الجهاز المصرفي، حيث أن الأمر يتعلق بوضع القواعد الخاصة بمستويات السيولة المناسبة للمنشآت المصرفية، ومراقبة التزامها، ووضع القواعد للاحتياطي الإجباري الذي يجب مراعاته في فيما يتعلق بالالتزامات النقدية للمؤسسات المصرفية، بالإضافة إلى أهمية مواكبة الاتجاهات الحديثة في البنك المركزي يتجه نحو الإدارة النقدية غير المباشرة، حيث يجعل هذا من البنك المركزي المسؤولية الأساسية عن السيطرة على القاعدة النقدية، لا سيما من خلال التأثير على المال. ظروف السوق. من خلال التخلي عن هذه الجوانب على بنك الجزائر، يتبين أن بنك الجزائر قد اتبع في الواقع هذه الاتجاهات الحديثة من خلال التحرك نحو

[1] ابتسام بوزيان، البنوك المركزية ودورها في تحقيق الأهدافالأولية للسياسة النقدية-دراسة حالة بنك الجزائر-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي من كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة أم البواقي، 2016-2017.

الإدارة النقدية غير المباشرة من خلال تبني أدوات نقدية غير مباشرة. يؤكد نجاحه في تحقيق الأهداف الأولية للسياسة النقدية، بما يدعم الاستقرار النقدي.

2-دراسة: حميد الصادق بوشنافة، فعالية السياسة النقدية في ظل حرية تدفقات رؤوس الأموال الدولية.[1]

حيث عالج الباحثان إشكالية "**ما مدى مساهمة السياسة النقدية في ظل بيئة اقتصادية تتميز بحرية تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وما هو الحال بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1990-2013؟**".

وانتهت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة (تأثير) لحركة رأس المال من وإلى الجزائر بالمتغيرات النقدية والحقيقية، وبالتالي عدم وجود تأثير على توجهات وأهداف السياسة النقدية وبالتالي عدم تأثير ا ف لعالية بذلك، وعليه لم يربط الباحثان تحليلهما للموضوع بالجانب القانوني أي التأطير القانوني للسياسة النقدية في الجزائر.

3-دراسة: رقية غزال، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.[2]

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسات الاقتصادية على أداء البنوك التجارية الجزائرية باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، واعتمدت هذه الدراسة بيانات سنوية من 1990 إلى 2014 تظهر أكثر السياسات الاقتصادية تأثيراً على أداء البنوك التجارية الجزائرية،نك الجزائر في الشؤون النقدية سياسة.

وخلصت الدراسة إلى أن المتغيرات المستقلة التي تمت دراستها في النموذج (التضخم، أسعار الفائدة الحقيقية، سعر الصرف الحقيقي، عرض النقود) لها علاقة ارتباط قوية بالسعر النقدي، مما يمثل قدرة البنك على التعامل مع التزاماته النقدية المتاحة له في الصندوق وأرصدته مع البنوك الأخرى وله علاقة مباشرة به، في كل مرة تزداد فيها المتغيرات المستقلة واحدة تلو الأخرى، يزداد معدل النقود، وفي نفس الوقت يكون هناك ارتباط منخفض مع نفس المتغيرات المستقلة، اتجاه مؤشر العائد إلى إجمالي الدخل، ويفسر ذلك بمعامل الارتباط والتي قدّرت بـ 37٪ وهي النسبة نفسها لمؤشر حقوق المساهمين الإجمالي، بعد دراسة النموذج وجد أن هناك علاقة عكسية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

[1] حميد الصادق بوشنافة (2019)، فعالية السياسة النقدية في ظل حرية تدفقات رؤوس الأموال الدولية، دراسة حالة الجزائرللفترة 1990-2016.

[2] رقية غزال، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة الاستكمال شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،2015-2014.

4- دراسة: فائزة لعراف، اثر الاحتياطي الاجباري على تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفاهيم السياسة النقدية للبنك المركزي، ونسبة متطلبات الاحتياطي، والمستوى العام للأسعار.

من أبرز النتائج التي حصلنا عليها في هذه الدراسة ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط موجبة ودلالة إحصائية وتأثير معدل متطلبات الاحتياطي في البنوك على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.
- من أبرز النتائج التي حصلنا عليها في هذه الدراسة ما يلي: وجود علاقة ارتباط موجبة ودلالة إحصائية وتأثير معدل متطلبات الاحتياطي في البنوك على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.
- كما لاحظنا من معطيات نشرات البنك المركزي وجود اتجاه عام تصاعدي في المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال السنوات 2000-2017 ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بينما وجدنا أن معدل الاحتياطي زادت واستقرت خلال الفترة 2000-2015
- ثم في عامي 2016 و2017 تراجعت بمعدل 9٪، مما يعني أن الاقتصاد الوطني كان يعاني من حالة ركود في تلك المرحلة، والمعدل المنخفض هنا سياسة نقدية توسعية تعمل على منح البنوك القدرة على التوسع. المعروض من الائتمان لإنعاش الاقتصاد والتغلب على الركود.

المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية

5-دراسة: التميمي وقدومي بعنوان، تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.[2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء المالي لعينة مختارة من البنوك التجارية الأردنية، وهي بنوك الاستثمار الأردنية، خلال الأعوام 1998-2002، باستخدام النسب المالية المعتمدة في تقييم الأداء المالي للمصارف، لمعرفة المستوى. من أدائها مقارنة بمستوى الأداء المالي للبنوك التجارية الأخرى العاملة في السوق.

[1] فائز لعراف، قياس إثر التغير في معدل الاحتياط الاجباري على المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 2000-2017، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 6، العدد 02، جامعة لمسيلة، 2021.

[2] التميمي وقدومي بعنوان، تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية (عينة مختارة –دراسة مقارنة) 2002.

متوسط المؤشرات المالية المستخدمة لتقييم نشاط البنوك الاستثمارية لعينة الدراسة، وكفاءة عملياتها الرأسمالية ونسب ربحيتها، كانت تم استخلاص المتوسط لنفس المؤشرات (معيار الصناعة) لأحد عشر بنكا ممثلا للمجتمع المدروس. بين المتوسطين، كشفت الدراسة عن سوء إدارة واستخدام الأموال من قبل البنوك الاستثمارية الأردنية، وقد ظهر ذلك من خلال وجود فائض كبير في المبالغ النقدية التي تحتفظ بها البنوك الاستثمارية، سواء على شكل نقدي في الصندوق. أو مع البنوك الأخرى، كما أظهرت الدراسة انخفاضًا في معدل العائد على رأس المال المدفوع للبنوك، واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات التي يمكن اتخاذها لمواجهة انخفاض العوائد التي يحصل عليها البنك. عينة من دراسة نوك على مدار السنوات المدروسة.

6-دراسة: الصمادي وآخرون، تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية 2013.[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل القدرة التنافسية للمصارف التجارية العاملة في السوق المصرفي الأردني ومدى قدرة البنوك المحلية على مواجهة التحديات التنافسية للبنوك الأجنبية والتعرف على أهم العوامل المؤثرة على التنافسية.

اعتمدت الدراسة نموذج Panzer Rose بشكل أساسي بالإضافة إلى استخدام طريقة تحليل البيانات المجمعة واللوحية والتي يمكن تقديرها بنموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية وطريقة المربعات الصغرى لاختبار بيانات دراسة OSL والتأكد من ملاءمتها للقياس.. النموذج، حيث تم تطبيق هذه النماذج على بيانات تسعة عشر بنكًا تجاريًا، من بينها ستة بنوك أجنبية خلال فترة القياس بين عامي 2000 و2009. وخلصت الدراسة إلى أن السوق المصرفي الأردني يعمل في ظروف المنافسة الاحتكارية وأن البنوك التجارية الأجنبية تحدي تنافسي للبنوك المحلية، لأن النتائج أشارت إلى أن ربحيتها كانت أعلى نسبياً، وأن العوامل المؤثرة على تنافسيتها تختلف عن تلك الخاصة بالبنوك المحلية، وأوصت الدراسة بضرورة خفض تكاليف البنوك المحلية، وخاصة تكاليف التمويل، ووضع سياسات للتحكم في هذه التكاليف وتحسين مستويات الربحية، بالإضافة إلى ضرورة جذب حجم أكبر من الودائع كعنصر إيجابي للربحية مع الاهتمام بتحسين جودة خدماتهم المصرفية.

[1] الصمادي وآخرون، تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية 2013.

7-دراسة: عبد الحسين جاسم محمد، "أثر الاحتياطي القانوني على أدار المصارف التجارية: دراسة تحليلية في البنك العربي الأردن".[1]

هدفت الدراسة الى دراسة السياسة المالية التي يتبعها البنك المركزي فيما إذا كانت توسعية أو انكماشية، راجع تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني على كل أوراق الربحية، السيولة وملاءة، السياسة النقدية، رأس المال. باستخدام التقارير السنوية للبنك العربي عن الفترة (1997-2004)، تم استخلاص النسب التي تمثل مؤشرات أداء البنك العربي، وتم اختبار أهمية النتائج باستخدام التحليل الإحصائي.

واستناداً إلى نتائج التحليل خلص إلى أن (نسبة الاحتياطي القانوني لها تأثير معنوي على مؤشرات الربحية وكفاية رأس المال، بينما لها تأثير معنوي على مؤشر واحد فقط من مؤشرات السيولة وهو نسبة السيولة القانونية).. لذلك فإن أهم ما أوصى به الباحث هو (أن يتبع البنك المركزي الأردني سياسة أخرى مع سياسة نسبة الاحتياطي القانوني، كإصدار شهادات الإيداع على سبيل المثال، وبيعها للبنوك التجارية لامتصاص السيولة لديها).

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

يبين العرض السابق للدراسات السابقة، أنها حاولت تحليل العلاقة بين السياسة النقدية وأداء البنوك التجارية، لهذا فقد شكلت تلك الدراسة الأساس الذي تم من خلاله بناء محتوى دراستنا، حيث استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة، وقد تشكل هذه الدراسة إطارا مرجعيًا للدراسات المستقبلية، لاسيما وأن عدد الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على المستوى المحلي كان محدودًا (في حدود علم الباحث)، وبذلك يمكن لهذه الدراسة توجيه الدراسات المستقبلية لتناول مختلف الموضوعات ذات الصلة بالدراسة الحالية.

بحيث كان الاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية فيما يخص الدراسات السابقة توصلت الى انه يوجد تأثير معنوي بين نسبة الاحتياطي ومؤشر الربحية وملاءة راس المال باستخدام تحليل (ANOUA).

اما الدراسات الحالية حيث توصلنا الى انه يوجد تاثير معنوي بين نسبة الاحتياطي القانوني والرافعة المالية بعلاقة عكسية عن طريق دراسة قياسية برنامج (EVIEWS10)

[1]عبد الحسين جاسم محمد، أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 23، جامعة كربلاء، العراق، 2007.

خلاصة الفصل:

في النهاية يمكن القول أن اعتماد قياس الأداء من قبل المنظمة يسمح لها بتحديد الأخطاء والانحرافات وكذلك تحديد أسبابها والبحث عن طريقة أو طريقة التعامل معها ، في المزيد من أجل تطوير السياسات المناسبة لرفع مستوى الأداء وتحسين مستواه، تعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية ، والتي يعتمد عليها البنك المركزي للتحكم في المعروض النقدي من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف ، مثل تثبيت المستوى العام للأسعار من خلال مجموعة من الأدوات التقليدية الاستثمارات المصرفية وتوجيه الوجهة المناسبة لأهداف السياسة النقدية ، ولا سيما أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة ككل، أما الأنظمة الاشتراكية فتستخدم الوسائل المباشرة لتنفيذ سياستها النقدية أما الدول النامية التي تتميز بهيكل مصرفي ضعيف ، فهي تستخدم مزيجًا من الأدوات الكمية والنوعية ، لذلك نجد أن السياسة النقدية لهذه الدول أقل فاعلية من تلك الخاصة بالدول المتقدمة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للموضوع

تمهيد:

بعد استعراض أهم المفاهيم النظرية الخاصة بموضوع دراستنا في الفصل السابق ، ومن أجل التوصل إلى هدف الدراسة قمنا بإجراء دراسة قياسية لمجموعة من البنوك التجارية الجزائرية متمثلة في البنك الخارجي الجزائري ، وبنك الخليج ، و بنك الوطني الجزائري ولبلوغ النتيجة المطلوبة والهدف من الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل كالتالي :

- المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة
- المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة
- المبحث الثالث: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة وتحليل النتائج

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

للطريقة والأدوات في الدراسة الميدانية دور هام في الحصول على المعلومة بصحتها ومصداقيتها من أجل دراستها وتحليلها لإعطاء البحث قيمته العلمية الحقيقية، ومن خلال ذلك يمكن إثبات أو نفي صحة الفرضيات المطروحة واستنتاج النتائج .

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

سنحاول في هاذ المطلب التطرق إلى تحديد مجتمع و عينة الدراسة ومتغيراتها والطريقة المتبعة في هذه الدراسة

الفرع الأول : اختيار مجتمع وعينة الدراسة

بما أن موضوع دراستنا يتمحور حول أثر الاحتياطي القانوني على أداء البنوك التجارية ، فإنه توجب علينا اختيار مجتمع لها , ألا وهي البنوك التجارية الجزائرية ، لذا قمنا بتحديد مجموعة من العينات المتمثلة في البنك الخارجي الجزائري ، البنك الوطني الجزائري.

أولا : البنك الخارجي الجزائري

- **نشأة وتأسيس بنك الجزائر الخارجي**

نشأ بنك الجزائر الخارجي في إطار سياسة تأميم المنشات الاقتصادية والمالية التي عرفتها الجزائر عقب الاستقلال، وذلك و – طبقا للأمر رقم67-204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967، والذي استعاد بموجبه نشاطات البنوك التالية :

- القرض اليوني في 1 أكتوبر 1967
- الشركة العامة في 31ديسمبر 1967
- بنك باركليز الفرنسي في سنة 1968
- بنك الشمال في 30 أفريل 1968
- البنك الصناعي الجزائري والمتوسط في 31 ماي 1968

والهدف الأساسي عند إنشاء بنك الجزائر الخارجي هو تسهيل و تطوير العلاقات الاقتصادية للجزائر مع البلدان الأخرى وذلك في إطار التخطيط الوطني.

وهو يحمل صفة بنك ودائع تابع للدولة, يتعامل مع أشخاص طبيعيين ومعنويين يخضعون للقانون التجاري.

ففي سنة 1988 كان بنك الجزائر الخارجي من أولا المؤسسات البنكية المستقلة، وذلك حسب أحكام القانون رقم88-01 المؤرخ في 05 جانفي1989 ،ليتحول فعلا الى شركة مساهمة وذلك بتاريخ 05فيفري1989وتحصل بنك الجزائر الخارجي على اعتماده الرسمي يوم17جانفي 2002،ولديه 98وكالة متواجدة في التجمعات السكانية الكبرى وفي المراكز الصناعية، إضافة إلى مناطق الإنتاج البترولي، كما أنه فرعية في الخارج:

- البنك الدولي العربي ما بين القارات الموجودة في فرنسا BIA
- البنك العربي للاستثمارات في التجارة الخارجية الموجودة في ابوظبي A.B.I.F.T

ثالثا : بنك الوطني الجزائري:

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم المؤسسات المالية على المستوى الجهوي وتم تأسيسه في تاريخ 13 جوان 1966م، بموجب الأمر 178/66 حسب القوانين وهو يعتبر من البنوك التجارية وأنشئ هذا البنك برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري ليحل محل البنوك التالية :

1) القرض العقاري الجزائري التونسي 1966/07/10م؛
2) القرض الصناعي والتجاري 1967/07/01 م؛
3) بنك الصناعة و التجارة في إفريقيا 07/01 /1968 م ؛
4) بنك باريس و هولندا 1968/05/04 م ؛
5) بنك الخصم لمعسكر 1966/07/01 م.

باعتباره بنكا تجاريا، فإن البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع الودائع و منح قروض قصيرة الأجل وتبعا لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري فقد تكفل البنك الوطني الجزائري بمنح القروض للقطاع الفلاحي ولتجمعات المهنية للاسترداد والمؤسسات العمومية و القطاع الخاص .

حيت أصبح يلعب دورا هاما بعد أن تم إسناد مهام عملية التحول الاشتراكية له وكذألك تشجيع سياسة التسيير الذاتي لرفع الخناق عن البنك المركزي و الخزينة العمومية و يتكون البنك الوطني الجزائري من مساهمات بالجزائر و أحرى بالخارج تتمثل في :

1) شركة الاستثمارات و التمويل بالجزائر IFA ؛
2) مؤسسة الخدمات وتجهيزات الأمانAMNAI
3) شركة التكوين ما بين البنوك SIRF ؛

4) شركة تأدية الصفقات ما بين البنوك النقدية SATIM ؛

5) الشركة الجزائرية للتأمين وقمات الاستغلال CAGEX .

أما مساهمات البنك بالخارج فهي :

1) البنك الجزائري للتجارة الخارجية BACE ؛

2) الإتحاد الأوسطي للبنوك UMB ؛

3) بنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة BMIC ؛

4) الشركة المختلطة المغربية للتجارة MATICO ؛

5) برنامج التمويل للتجارة المغربية.

الفرع الثاني : تحديد متغيرات الدراسة

1- **المتغيرات المستقلة:** والتي تتمثل في :

✓ **نسبة الاحتياطي القانوني:**

الجدول (02-01) يمثل نسبة الاحتياطي القانوني لسنوات 2020/2011-

السنوات	معدل المكافاة في الاحتياطي القانوني	معدل الاحتياطي الاجباري	معدل اعادة الخصم
2011	0.50	9.00	4.00
2012	0.50	11.00	4.00
2013	0.50	12.00	4.00
2014	0.50	12.00	4.00
2015	0.50	12.00	4.00
2016	0.50	8.00	3.50
2017	0.50	4.00	3.75
2018	0.50	10.00	3.75
2019	0.50	10.00	3.75
2020	0.50	3	3.75

المصدر: النشرة الإحصائية بنك الجزائر لثلاثي الأخير 2012- 2021 ص 17

التعليق :

نلاحظ من الجدول أعلاه ان هناك تغيرات في معدل الاحتياط القانوني ابتداء من سنة 2014 ويعود السبب في ذلك الى تدني إيرادات الدولة نتيجة لانخفاض أسعار النفط مما ولد اختلالات على مستوى الموازنة العامة للدولة في ظل هذا الوضع اضطر البنك المركزي الجزائري لانتهاج سياسة مغايرة أدت الى تغير جذري في السياسة النقدية لامتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الامتصاص وتسهيل الودائع اتجهت الى استحداث ضخ السيولة وضمان تمويل النظام المصرفي من خلال التخفيض في معدل الاحتياط الاجباري من 9 بالمئة الى 8 بالمئة في ماي 2016 ثم الى 4 بالمئة في اوت 2017 ليعود للارتفاع من سنة 2017 الى سنة 2020 بمعدل 10 بالمئة ليعود الى الانخفاض مرة أخرى سنة 2020 ليسجل معدل 3 بالمئة وسبب في ذلك جائحة كورنا

الجدول (02-02) معدل الرافعة المالية للبنوك المدروسة للفترة بين 2011-20020

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
BEA	21.64	13.10	11.92	13.45	12.37	11.27	11.32	10.06	9.11	**7.95**
BNA	11.40	18.06	26.73	17.32	13.45	12.43	11.28	11.15	12.31	**12.47**

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد وثائق البنوك محل الدراسة

الشكل (02-01) معدل الرافعة المالية للبنوك المدروسة للفترة بين 2011-2020

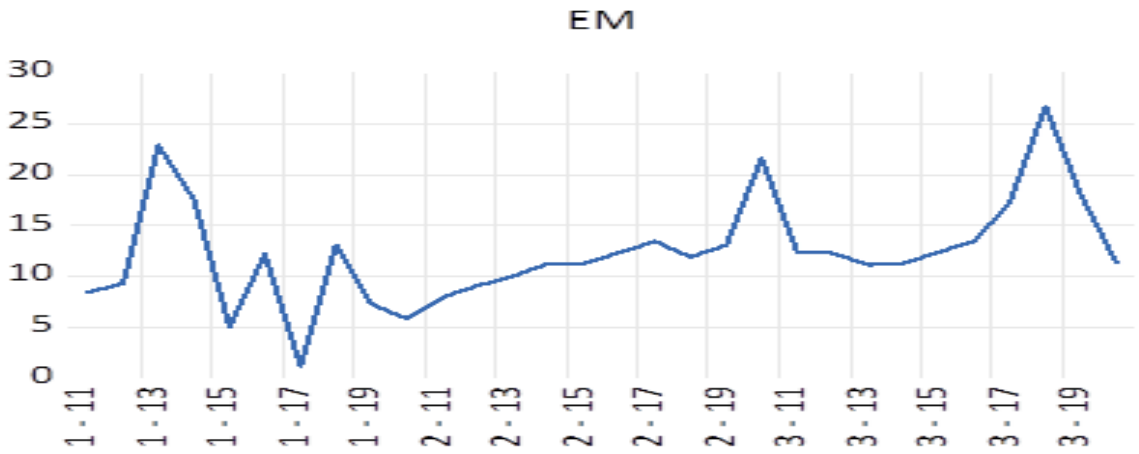

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد وثائق البنوك محل الدراسة

التعليق :من خلال الجدول نلاحظ أنه يوجد تغيرات في معدل الرافعة المالية بنسبة للبنوك محل الدراسة فقد ظهرت نتائج بنك الوطني ارتفاعا في معدله وصل الى 26.73 مرة كأعلى معدل لسنة 2018م ثم سجل انخفاض وصل11.15مرة اما البنك الخارجي فقد سجل أعلى ارتفاع في سنة 2011م بمعدل وصل إلى21.64مرة ،فقد لاحظنا أيضا انخفاضا لسنتي 2020-2019التي وصلت إلى قيمة 7.95 مرة ، وهذا الأسباب راجعة إلى جائحة كورونا.

الجدول (02-03) نسبة العائد على حقوق الملكية للبنوك عينة الدراسة للفترة 2011الى 2020

السنوات البنك	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
B E A	21.20	15.72	10.01	15.06	14.22	14.52	18.11	23.13	17.12	16.93
B N A	22.8	21.67	36.15	13.31	12.43	11.28	11.28	11.15	6.50	6.98

المصدر من الطالبان بالاعتماد على القائم البنكية (الميزانية,جدول حسابات النتائج)

نلاحظ من خلال الجدول (2-2)ان مؤشر العائد على الحقوق الملكية شهدت تغيرات طيلة فترة الدراسة بظهور ارتفاع سنة 2018بنسبة 23.13،مع وجود إنخفاظسنة 2013 بنسبة 10.02 للبنك الخارجي الجزائري .

أما بنسبة للبنك الوطني الجزائري كانت أعلى نسبه في سنة 2013 تقدر ب 36.15 ، وكان هناك إنخفاظ سنة 2019 بنسبة تقدر ب 06.50.

الشكل(2-2) نسبة العائد على حقوق الملكية للبنوك عينة الدراسة للفترة 2011الى 2020

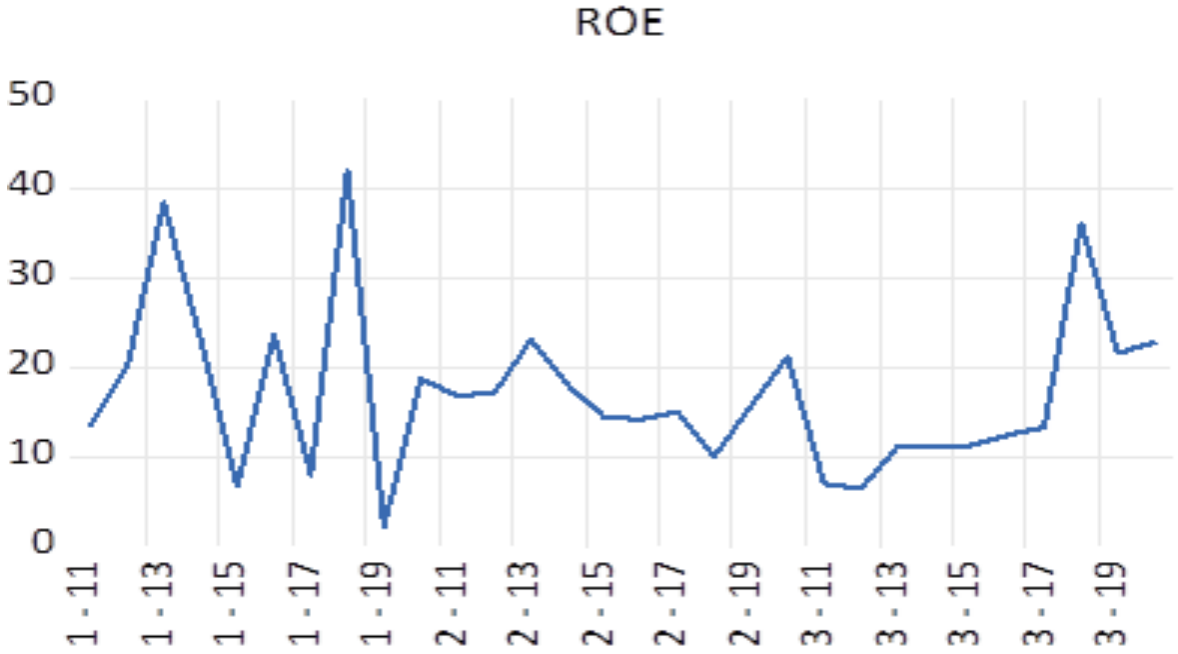

المصدر من الطالبين بالاعتماد على القائم البنكية (الميزانية, جدول حسابات النتائج)

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل إتمام هذه الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات و المتمثلة فيما يلي :

1- القوائم المالية البنكية : والتي تشمل كل من: (قائمة الميزانية وجد ولحسابات النتائج، بالإضافة إلى تقارير وكشوف إحصائية تعد لأغراض معينة وبصفة دورية أو غير دورية...الغ) ، حيث تعد الميزانية وجدول حسابات النتائج من الأدوات المستخدمة كوسيلة في التحليل ومعرفة أداء البنوك التجارية والتي سنتطرق اليها كالتالي :

- **الميزانية** : وهي تتكون من جانبين أصول وخصوم ,الجانب الأول يمثل استخدامات الأموال و الثاني فيمثل مصادر هاته الأموال (التزامات) ، يسمح التحليل المالي للبنك من القدرة على مقارنة المركز المالي للبنك من جهة والمكانة التي يحتلها بين البنوك من جهة أخرى بالإضافة إلى تمكين الإدارة من تنظيم التأثير المحتمل للأحداث الخارجية (تغير أسعار الفائدة ، دخول منافس جديد ...
- **جدول حسابات النتائج** : يبين إيرادات ومصاريف البنك حيث يوجه معظم استخدامات أمواله نحو الإقراض والاستثمارات في الأوراق المالية ، ويحصل مقابل ذلك على ايرادات الفوائد .

2- الأساليب الإحصائية : لتمثيل العلاقة ما بين المتغيرات المدروسة من أجل تحليلها ومناقشتها للوصول إلى النتائج سنقوم باستخدام النموذج الإحصائي التالي :

- **التحليل الخطي المتعدد:** يهتم تحليل الانحدار الخطي المتعدد بدراسة وتحليل أثر عدة متغيرات مستقلة كمية على متغير تابع كمي, حيث يستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد كوسيلة للتنبؤ للقيم المستقبلية عن طريق تقدير معلمات النموذج التي تعتمد في النموذج التقديري لأغراض التنبؤ[1] .

نموذج التحليل الخطي المتعدد [2]

$$Y1 = \beta o + \beta 1X1 + \beta 2X2 + \varepsilon_i$$

Y1 = العائد على حقوق الملكية

X1 = معدل الاحتياطي القانوني

X2 = يمثل معدل الرفع المالي

Bo و β1و β2 = معاملات الانحدار

ε_i = خطأ التقدير العشوائي

تقديم نموذج بانل

لقد اكتسبت نموذج بانل في الأونة الأخيرة أهمية كبيرة خصوصا في الدراسة الاقتصادية نظرا أنها تتخذ بعين الاعتبار اثر تغير الزمن واثر تغير الوحدات المقطعية في بيانات عينة الدراسة. ويتفوق تحليل بانل عن تحليل بيانات السلاسل الزمنية بمفردها وبيانات المقطعية لوحدها فقط بالعديد من الايجابيات نذكر منها ما يلي:

تتضمن بيانات بانل محتوي معلوماتي أكثر من تلك البيانات المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الإرتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، كما تتميز عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

التحكم في التباين الفردي الذي يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يقضي إلى نتائج متحيزة.

- وتبرز أهمية بانل في أنها تأخذ بعين الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

---

[1] صفاء كريم كاظم ،**المقارنة بين تقديرات بين معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام أسلوب OLS وأسلوب برمجة الأهداف الخطية** ،مجلة الإدارة والإقتصاد ،العدد السابع والسبعون ،2009 ، ص 201

[2] محمد ياسر زيدان النحال ، مرجع سبق ذكره ، ص 6

تأخذ بيانات بانل ثلاث أشكال رئيسية [1]:

– نموذج الإنحدار التجميعي Pooled Regression Model

يتغير هذا النموذج من أبسط نماذج المقطعية عبر الزمن، حيت تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل أي تأثير للزمن وكذلك لجميع المشاهدات المقطعية. ويفترض هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين الحالات التي يتم دراستها، بالإضافة إلى القيمة المتوقعة لحد اخطأ العشوائي يجب أن تساوي الصفر.

– نموذج الآثر العشوائية Random Effects Model

يتعامل نموذج الآثار العشوائية مع المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الإفتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات وهمية عشوائية مستقلة بوسط يساوي الصفر وتباين محدد، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج ،ويقوم هذا النموذج على إفتراض أساسي: وهو عدم إرتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية.

– نموذج الآثر الثابتة Fixed Effects Model

نموذج الآثار الثابتة يتم التعامل مع الآثار المقطعية أو الزمنية كقواطع تعبر عن الإختلاف الفردية في المجموعات كالبنوك أو الفترة الزمنية مثلا(2010، 2011و2012) أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت من مجموعة إلى أخرى، أو حسب كل فترة زمنية أي كل سنة ولتقدير هذه القواطع أو الثوابت نستخدم متغيرات صورية بعدد(n-1) لتمثل المجموعات المقطعية وعدد(t-1) لتمثل السنوات.

المبحث الثاني : الدراسة الاحصائية لمتغيرات الدراسة

سيتم التطرق من خلال هذا الفصل الى دراسة إحصائية للمتغيرات التي تبنتها الدراسة انطلاقا من دراسة إحصائية لمؤشرات الأداء

[1] نورة عسال ،**تأثير ادارة المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك التجارية** ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، 2018، ص 34

المطلب الأول : الدراسة الإحصائية لمؤشر الأداء

نقوم باستخدام المقاييس الاحصائية الوصفية (مقاييس النزعة المركزية ، و التشتت) على بيانات الدراسة لتحديد مدى تباعد البيانات عن بعضها البعض ، وذلك بحساب أصغر و أعلى قيمة ، وتحديد مدى تباعده عن المتوسط الحسابي بحساب متوسط البيانات والانحراف المعياري ، ومعامل الاختلاف لكل متغير من متغيرات

الجدول (02-04): الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة

	M	EM	ROE
Mean	8.800000	14.12400	16.19200
Median	10.00000	12.40000	14.79000
Maximum	12.00000	26.73000	36.15000
Minimum	3.000000	9.110000	6.500000
Std. Dev.	3.442765	4.579144	6.867809
Skewness	-0.771121	1.464943	1.102033
Kurtosis	2.027700	4.192444	4.598246
Jarque-Bera	2.769897	8.338461	6.176911
Probability	0.250337	0.015464	0.045572
Sum	176.0000	282.4800	323.8400
Sum Sq. Dev.	225.2000	398.4027	896.1691
Observations	20	20	20

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات evievvs10

ويمكن الترجمة بيانات الجدول الى الشكل الموالي:

الشكل (02-03): الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة

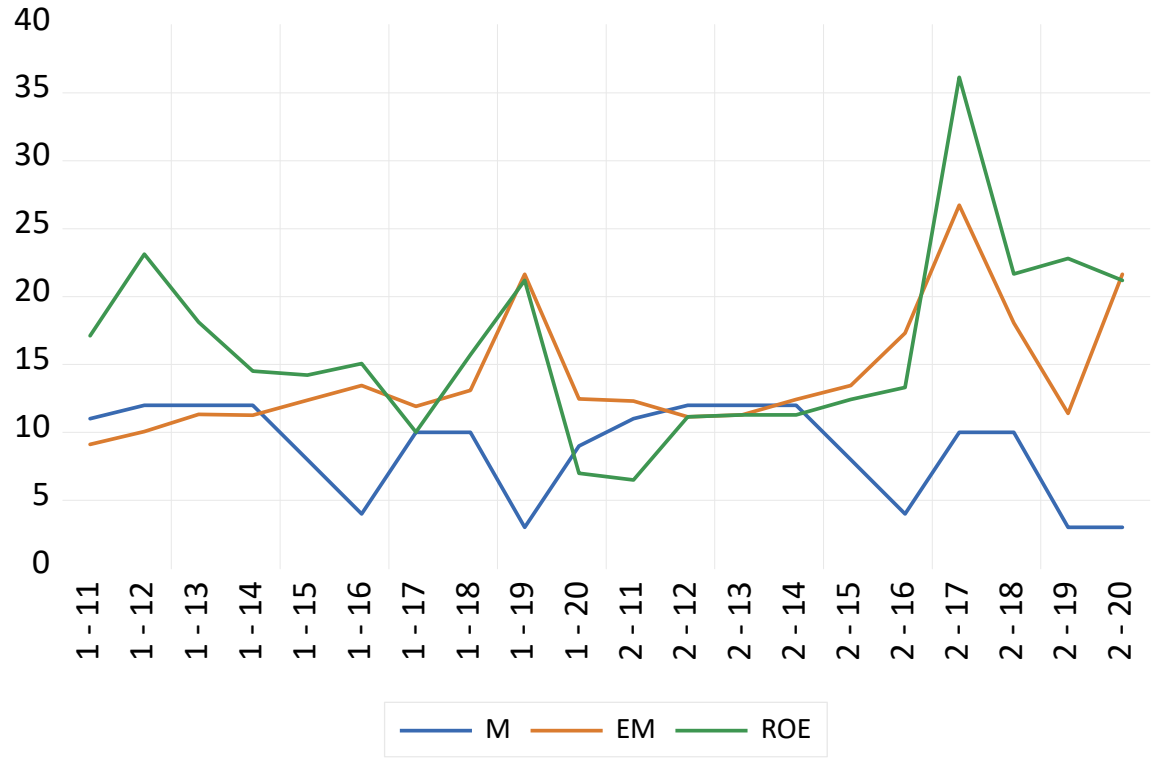

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات evievvs10

من خلال الجدول لدينا متوسط معدل الاحتياطي القانوني ل 20مشاهدة هو 8.8واكبر قيمة له هي 12 واقل قيمة هي3 وكذلك نلاحظ متوسط الحسابي لرافعة المالية يساوي 14.12 وأعلى قيمة لها 26.73 وأدنى قيمة 9.11 ومتوسط الحسابي لنسبة مؤشر الحقوق الملكية يساوي 16.19وأعلى قيمة 36.15وادنى قيمة 6.5

المطلب الثاني : مصفوفة الارتباط

في الجزء نحاول ندرس طبيعة وقوة الارتباط ما بين معدل الاحتياطي القانوني ومعدل الرافعة المالية وبين معدل الاحتياطي القانوني ومؤشر الحقوق الملكية ،حيث توضح اشارة معامل الارتباط التي تعبر على العلاقة اما عكسية او طردية على التوالي بين المتغيرات الدراسة حيث ان القيمة الارتباط تبين قوة العلاقة بينهم من اختبار دلالة احصائية كما يبين الجدول التالي :

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 06/01/22 Time: 01:26
Sample: 2011 2020
Included observations: 20

Correlation

Probability	M	EM	ROE
M	1.000000		

EM	-0.454287	1.000000	
	0.0442	-----	
ROE	-0.213097	0.633840	1.000000
	0.3670	0.0027	-----

قبل قراءة معامل الارتباط لابد من اختبار الدلالة الاحصائية له فإن وجدت سالبة مما يعني لا يوجد تفسير له ومن الجدول نلاحظ ان قمية الارتباط ما بين المعدل الاحتياطي القانوني ومعدل الرافعة المالية ان القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط بينهما تساوي 0.044وهي اقل من 0.05 وعليه توجد دلالة احصائية لمعامل الارتباط المقدم بين المتغيرين هدا راجع لوجود دلالة إحصائية للارتباط الخطي بين الاحتياطي القانوني و معدل الرافعة المالية ومعدل الارتباط بينهما -0.45 مما يعني وجود ارتباط خطي عكسي بنسبة 45%، أي عندما يزيد معدل الاحتياطي القانوني ينقص معدل الرافعة المالية .

أما الارتباط بين معدل الاحتياطي القانوني ومؤشر حقوق الملكية فنجد أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.36وهي أكبر من 0.05 وعليه فإنها لا توجد دلالة إحصائية لارتباط بين معدل الاحتياطي القانوني ومؤشر حقوق الملكي.

المبحث الثالث : الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة وتحليل النتائج

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الدراسة القياسية لمحددات العائد على حقوق الملكية بالإضافة إلى تحليل النتائج كما يلي :

المطلب الأول : الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة

سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بإجراء دراسة قياسية لمحددات معدل العائد على حقوق الملكية عبر ثلاث نقاط كالتالي:

أولا:اختيار نموذج الدراسة: سنقوم باختيار أحسن نموذج يظهر العلاقة بين المتغيرين :

1- النموذج التجميعي:

جدول (02-05) نتائج تقدير النموذج التجميعي لـ EM

ependent Variable: EM
Method: Panel Least Squares
Date: 06/01/22 Time: 01:28
Sample: 2011 2020
Periods included: 10
Cross-sections included: 2
Total panel (balanced) observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19.44128	2.630327	7.391201	0.0000
M	-0.604236	0.279285	-2.163509	0.0442

Root MSE	3.976065	R-squared	0.206376
Mean dependent var	14.12400	Adjusted R-squared	0.162286
S.D. dependent var	4.579144	S.E. of regression	4.191140
Akaike info criterion	5.798462	Sum squared resid	316.1818
Schwarz criterion	5.898036	Log likelihood	-55.98462
Hannan-Quinn criter.	5.817900	F-statistic	4.680772
Durbin-Watson stat	1.787367	Prob(F-statistic)	0.044200

معادلة النموذج التجميعي

يمكن إستنتاج من الجدول معادلة النموذج التجميعي كما يالي :

$$EM = 19.4412788632 - 0.604236234458*M$$

من خلال المعادلة يمكن قراءة مايلي:

معدل احتياطي القانوني يساوي 0.60 فإن علاقة عكسية بين M,EM لما يزيد Mبوحدة واحدة ينخفظ EM 0.69 وهذا بسبب العلاقة العكسية الموجودة أما 19 فهي القيمة الأولية للمتغير التابع وهو EMفي حالة إنعدام الاحتياطي القانوني .

بنسبة لتشخيص الإحصائي

المعنوية الإحصائي للمعالم هناك عدة نقاط بين قوة النموذج الإحصائي

أولا :المعوية الاحصائية لدينا القيمة المعنوية للمعالم الثابت

ثانيا: المعنوية الكلية للمعادلة من خلال القيمة الاحصائيةProb(F-statistic والتي تساوي.044 وهي اقل من 0.05 وعليه نقول انه توجد دلالة إحصائية المقدرة للمعادلة التجمعية

ثالثا : لدينا R-squared يساوي0.20 ويعبر على معامل التحديد حيث نلاحظ أن هذا المعادلة يستخدم في معدل الاحتياطي القانوني

كمتغير مستقل واحد ،أي تفسر 20%من تغيرات الإجمالية من الرافعة المالية وهو معدل مقبول وعليه فإن هذا النموذج يوضح قوة إحصائية جيدة في تفسر العلاقة بين معدل

الاحتياطي القانوني ومعدل الرافعة المالية ،ومن أجل توضيح الفرضيات يمكننا مقارنتها بقيم الحقيقية

مقارنة القيم الحقيقة لمعدل الرافعة المالية للمؤسسات ACTUAL مع القيم المقدرة بواسطة النموذج

التأثيرات التجميعي

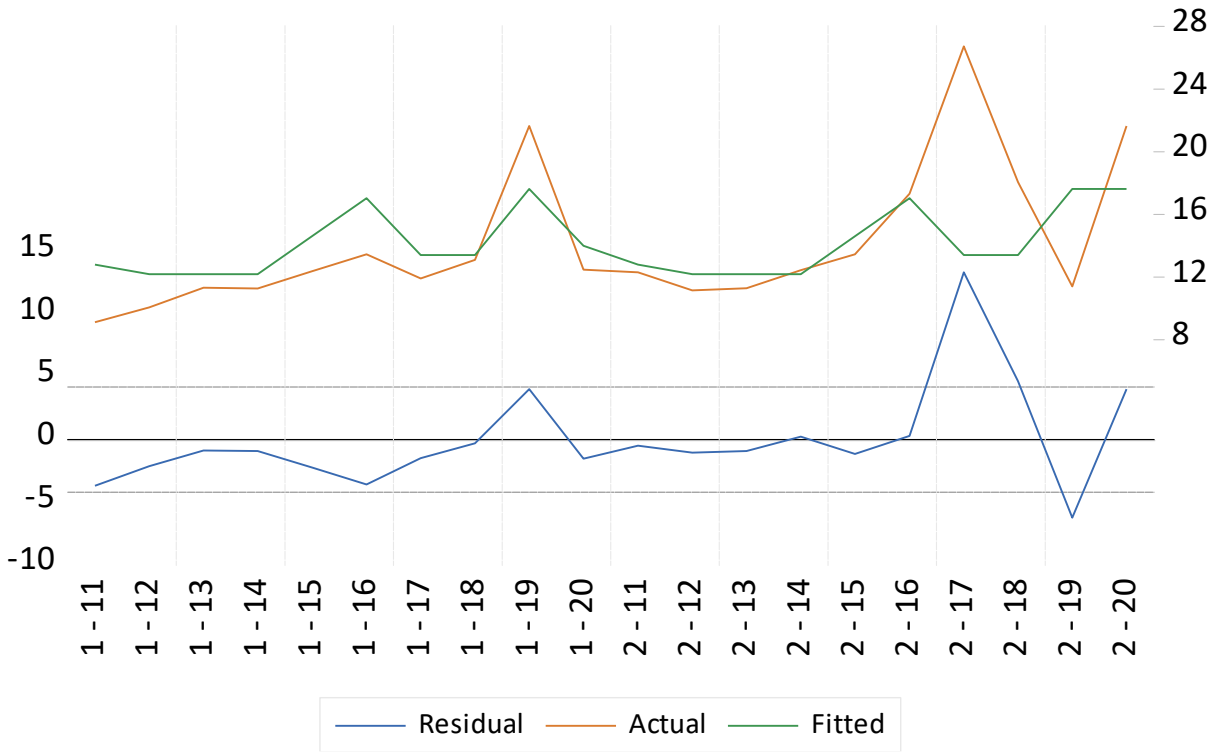

2)النموذج التأثيرات الثابتة FEM –

نموذج التأثيرات الثابتة هو نموذج يميز بين المؤسسات البنكية في الحد الثابت حيث يكون هد النموذج صحيح لما يكون هاك اختلاف بين البنكين

_جدول (02-06) نتائج تقدير النموذج التأثيرات الثابتة لEM

Dependent Variable: EM

Method: Panel Least Squares

Date: 06/01/22 Time: 01:29

Sample: 2011 2020

Periods included: 10

Cross-sections included: 2

Total panel (balanced) observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19.14071	2.572228	7.441294	0.0000
M	-0.570081	0.273255	-2.086258	0.0523

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)			
Root MSE	3.765470	R-squared	0.288219
Mean dependent var	14.12400	Adjusted R-squared	0.204480
S.D. dependent var	4.579144	S.E. of regression	4.084226
Akaike info criterion	5.789623	Sum squared resid	283.5753
Schwarz criterion	5.938982	Log likelihood	-54.89623
Hannan-Quinn criter.	5.818779	F-statistic	3.441881
Durbin-Watson stat	1.964912	Prob(F-statistic)	0.055583

من خلال نتائج الجدول نكتب معادلة النموذج التأثيرات الثابت كما يلي

EM = 19.1407090421 - 0.570080572963*M + [CX=F]

حيث تكون التأثيرات الثابتة لكل بنك كما يلي :

	CROSSID	Effect
1	1	-1.281976
	2	1.281976

نلاحظ من الجدول ان الاثر الثابت لكل بنك المقدرة من للنموذج حيث يوضح ان المتغيرات المستقلة عبر الزمن حيث يكون اثر معدل الرافعة المالية لبنك الخارجي تنخفض بنسبة 1.28-اما في لبنك الوطني تزيد بنسبة 1.28 اي ان هذا النموذج يقدر لنا نسبة التأثيرات لكل مؤسسة حيث يمكن الرجوع المعادلة من اجل التحقق من العلاقة حيث توضح المعادلة ان عندا زيادة الاحتياطي فان معدل الرافعة المالية تنخفض ب 0 .57 ومنه نستنتج ان توجد علاقة عكسية بين المتغيرين الاحتياطي القانوني ومعدل الرافعة المالية

كما نلاحظ من الجدول انه توجد دلالة احصائية تساوي 0.05 وهي مقبولة بالنسبة لمعدل الاحتياطي القانوني لدينا نسبةProb(F-statistic) تساوي 0.28 وهذا يعبر على معامل اللتحديد اي ان 28%من التغيرات الاجمالية من المتغير الرافعة المالية وهو معدل مقبول كذلك

– – النموذج التأثيرات العشوائية لEM

نموذج التأثيرات العشوائية انه يقدر لنا العلاقة بين المتغيرات البنوك في الحد العشوائي بحيث الحد العشوائي يبن لنا المتغيرات التى يمكن ان تأثر قي المتغير التابع ولم تدحل في النموذج لكل بنك اثر عشوائي من الجدول التالي يمكن كتابة معادلة التأثيرات العشوائية

جدول(02–07)نتائج تقدير النموذج العشوائي ل EM

Dependent Variable: EM
Method: Panel EGLS (Cross–section random effects)
Date: 06/01/22 Time: 01:31
Sample: 2011 2020
Periods included: 10
Cross–sections included: 2
Total panel (balanced) observations: 20
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.
C	19.44128	2.563229	7.584683	0.0000
M	–0.604236	0.272161	–2.220144	0.0395

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross–section random	3.19E–07	0.0000
Idiosyncratic random	4.084226	1.0000

Weighted Statistics			
Root MSE	3.976065	R–squared	0.206376
Mean dependent var	14.12400	Adjusted R–squared	0.162286
S.D. dependent var	4.579144	S.E. of regression	4.191140
Sum squared resid	316.1818	F–statistic	4.680772
Durbin–Watson stat	1.787367	Prob(F–statistic)	0.044200

Unweighted Statistics

R-squared	**0.206376**	**Mean dependent var**	**14.12400**
Sum squared resid	**316.1818**	**Durbin-Watson stat**	**1.787367**

من لجدول التالي يمكن كتابة معادلة التأثيرات العشوائية

EM = 19.4412788632 – 0.604236234458*M + [CX=R]

ولدينا الجدول التالي يوضح التأثيرات العشوائية لكل بنك

	CROSSID	Effect
1	1	-7.77E-14
2	2	7.77E-14

من خلال الجدول يمكن قرات التأثيرات العشوائية لكل بنك حيث انه يظهر لنا ان المتغيرات المستقلة التي لم تدخل في النموذج يمكن ان تأثر على المتغير التابع لها حيث اثر في البنك الخارجي بنسه 7.77E-14- على معدل الرافعة المالية اما في البنك الوطني ان معدل الرافعة المالية يزيد بنسبة7.77E-14

اما معادلة نموذج التأثيرات العشوائية للبنوك بحيث ان معدل الاحتياطي القانوني يؤثر على معدل الرافعة بعلاقة عكسية اي عندما يزيد معدل الاحتياطي بوحدة واحدة ينقص معدل الرافعة المالية ب0.60

ومن الجدول نتائج تقديرات النموذج نلاحظ انه توجد دلالة احصائية تساوي 0.044 وهي اقل من 0.05 ولدينا R-squared تساوي 0.20وهدا يعبر على معامل التحديد حيث نلاحظ انه هذه المعادلة بسخدام الاحتياطي القانوني كمتغير مستقل واحد تفسر 20%من المتغيرات الاجمالية لرافعة المالية وعليه صيغ النماذج الثلاثة مقبولة تدل على انها علاقة عكسية

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

بغيت تحليل نتائج التي نسعى من خلالها الى مفاصلة بين النماذج ومن اجل المفاضلة لدينا اختبارين هما اختبار مضاعف لانرنج واختبار HAUSMAN

اختبار التفضيل بين النماذج

يستخدم اختبار مضاعف لارنج في مفاضلة في النموذج التجمعي H0 وفي النموذج الثابت والعشوائي H1 اما يون نموذج تجمعي او نموذج ثابت او عشوائي حيث اذا كانت قيمة الاحتمالية Breusch-Pagan أقل

من 0.05فاننا نقبل فرضية النموذج الثابت او العشوائي هو الاحسن اما اذا كانت اكبر فأننا نقبل النموذج التجمعي

جدول (02-08)نتائج اختبار مضاعف لانرنج باستخدام مؤشر EM

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.000589 (0.9806)	0.851705 (0.3561)	0.852294 (0.3559)
Honda	0.024261 (0.4903)	-0.922879 (0.8220)	-0.635419 (0.7374)
King-Wu	0.024261 (0.4903)	-0.922879 (0.8220)	-0.268824 (0.6060)
Standardized Honda	0.656725 (0.2557)	-0.607796 (0.7283)	-3.905804 (1.0000)
Standardized King-Wu	0.656725 (0.2557)	-0.607796 (0.7283)	-2.390468 (0.9916)
Gourieroux, et al.	--	--	0.000589 (0.7402)

من الجدول نلاحظ ان قيمة احتمالية Breach-Paganتساوي 0. 98 وهي اكبر من 0.05وعليه نقبل الفرضية H0والتي تقول ان النموذج التجمعي هو الملائم ببين النماذج الثلاثة معناه لا يوجد اثر ثابت ولا عشوائي برجوعنا الى معادلة النموذج التجمعي نجد

EM = 19.4412788632 – 0.604236234458*M

بمعنى وجود علاقة عكسية بين متغيرات الدراسة لما يزيد معدل الاحتياطي القانوني بوحدة واحدة ينقص معدل الرافعة المالية ب 0.60-

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل اسقاط المفاهيم النظرية الى دراسة تطبيقية ميدانية ، حيث تم إعطاء لمحة حول البنوك محل الدراسة وهي البنك الخارجي الجزائري ، البنك الوطني الجزائري، مع تبيان أساليب الدراسة والأدوات ، اعتمادا على نماذج بانل الثلاثة ، بأسلوب احصائي متمثل في الانحدار الخطي المتعدد حيث حددنا العائد على حقوق الملكية و المتغيرات المؤثرة عليه.

الخاتمـــــة

خاتمة

سعت هذه الدراسة الى البحث في إشكالية اثر معدل الاحتياط القانوني على أداء البنوك التجارية وقد تم معالجة الإشكالية باستخدام منهجية **IMRAD** من خلال فصلين، الفصل الأول والذي كان شامل لمختلف المفاهيم والأدبيات التي تخص الجانب النظري لمتغيرات الدراسة، وكذلك مجموعة من الدراسات السابقة التي لها صلة مباشرة بالموضوع، إما الفصل الثاني والذي شمل الدراسة الميدانية للموضوع تطرقنا من خلال من طريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، إضافة إلى عملية تحليل النتائج المتواصل إليها ومناقشتها، يغيت الوصول إلى الدور الذي يلعبه معدل الاحتياطي القانوني في تعزيز أداء البنوك التجارية وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج باختيار الفرضيات والمتمثلة فيما يلي:

أولا: اختبار صحة الفرضيات:

1- جاءت الفرضية الاولى على النحو كالتالي: " **توجد علاقة عكسية بين معدل الاحتياط القانوني والرافعة المالية** " ولاختبار هذه الفرضية لاجئنا لاستخدام اختبار بانل من خلال قياس مستوى الدلالة اين تاكدنا من صحة الفرضية وبالتالي قبولها

2- جاءت الفرضية الثانية على النحو التالي:" **لا توجد علاقة ارتباطية بين معدل الاحتياط القانوني ومعدل العائد على حقوق الملكية** "و لاختبار هذه الفرضية تم اللجوء لاستخدام اختبار بانل من خلال قياس مستوى الدلالة اين تاكدنا من صحة الفرضية وبالتالي قبولها

ثانيا : نتائج الدراسة

توصلت إلى عدة نتائج ساهمت في حل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها، وكانت أهم نتائج الدراسة كما يلي:

1) توجد علاقة عكسية بين معدل الاحتياط القانوني والرافعة المالية؛
2) لا توجد علاقة ارتباطية بين معدل الاحتياط القانوني ومعدل العائد على حقوق الملكية
3) يؤثر الاحتياط القانوني على الرافعة المالية بشكل مباشر
4) تذبذب معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال فترة الدراسة

ثالثا: التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة الميدانية وبناء على نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة الميدانية فانه يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات لفائدة للمؤسسة محل الدراسة تتمثل في مايلي :

1) العمل على تطوير الترويج الالكتروني؛
2) ضرورة الاستفادة القصوى من تكنولوجيا الانترنت من طرف المؤسسة؛
3) على المصرف خلق نوع من الثقة لدى الزبون عبر الوسائل الإلكترونية، مستخدما في ذلك وسائل تنشيط المبيعات الإلكترونية من خلال الجوائز والمسابقات والخصوم

رابعا :أفاق الدراسة :

تفتح الدراسة افاق جديدة تتمثل في :

1) اثر معدلة الاحتياط القانوني على السيولة
2) دور البنك المركزي في تحرير معدل الاحتياط القانوني ؛
3) اثر معدل الاحتياط القانوني على ربيحة البنوك التجارية

قائمـــة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: مراجع باللغة العربية:

1) ابتسام بوزيان، البنوك المركزية ودورها في تحقيق الأهداف الأولية للسياسة النقدية–دراسة حالة بنك الجزائر– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي من كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة أم البواقي، 2016–2017.
2) أبو القاسم الطبولي، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي. منشورات الجامعة المفتوحة، ط2، طرابلس(ليبيا)،1997.
3) أحمد فريد مصطفى،سهير محمد السيد حسين، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو. مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2000.
4) إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، مكتبة طريق العلم، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
5) افتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل، النقود والائتمان، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1981.
6) أكرم حداد، شهور متولول، النقود والمصارف، الطبعة 2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
7) أم الخير دراجي، أثر عصرنة الخدمات المصرفية على الأداء البنكي دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري للفترة 2005 – 2013، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة2014.
8) بشير باعمارة،أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري لفترة 2002- 2011، مذكرةماستر، جامعة ورقلة، 2013.
9) بن العارية حسين وعبد السلام بلبالي، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال 2014–2000، مجلة اقتصاديات المال وأعمال، جامعة عبد الحفيظ بوضوف المسيلة، العدد 4، الجزائر، ديسمبر 2017.
10) بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي. دراسة حالة الجزائر، 1990–2010، تخص اقتصاد مالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015–2016.
11) خلف محمد ادريس الوادية، العلاقة بين الرافعة المالية وأسعار الأسهم دراسة تحليلية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، درجةماجستير، جامعة غزة،فلسطين، 2016 .
12) د محمد خليل برعي، عبد الهادي سويغي، النقود والبنوك، مكتبة النهضة الشرق، جامعة القاهرة، مصر، 1984.

قائمة المراجع

13) د محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1978.

14) د. معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، جامعة البليدة، 2010.

15) دماد نوال، فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، جامعة الجزائر-3، 2010.

16) رقية غزال، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة الاستكمال شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،2015-2014.

17) زياد سليم رمضان: البنوك التجارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن 1996.

18) سام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2000.

19) سليمان بن بوزيد،استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، أطروحة دكتورا، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017.

20) سهير محمود معتوق – النظم والسياسات النقدية، الدار اللبنانية، الطبعة الأولى 1989.

21) شاكر قزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1989.

22) صفاء كريم كاظم ،المقارنة بين تقديرات بين معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام أسلوب OLSوأسلوب برمجة الأهداف الخطية ،مجلة الإدارة والإقتصاد ،العدد السابع والسبعون 2009

23) طوروس وديع، المدخل الى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان،2011، الطبعة الأولى.

24) عبد الحسين جاسم محمد، أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 23، جامعة كربلاء، العراق، 2007.

25) عبد الحسين جاسم محمد، أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 23، جامعة كربلاء، العراق، 2007

26) عبد الحميد القاض، السياسة النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية المعاصرة، مجلة مصر، مكتبة الإسكندرية، العدد 335 يناير، 1974.

27) عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف الأكاديمية للنشر، المفرق، الأردن، 1999.

28) علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 1998.

29) عوض فاضل إسماعيلالدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.

30) فاطمة الزهراء شادي، آليات تقويم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة 321 عين البيضاء، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي،2014.

قائمة المراجع

31) فاطمة بن شنة، ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية، دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2005- 2014، أطروحة دكتوراه2017 .

32) فائز لعراف، قياس إثر التغير في معدل الاحتياط الاجباري على المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 2000-2017، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 6، العدد 02، جامعة لمسيلة، 2021.

33) فائز لعراف، قياس إثر التغير في معدل الاحتياط الاجباري على المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 2000-2017، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 6، العدد 02، جامعة لمسيلة، 2021.

34) فوزي القيسي، النظرية النقدية. دار التضامن، ط1، بغداد، 1964.

35) كاهنة حركات،دور جودة الخدمات المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالتي أم لبواقي 317 – وعين مليلة 355، مذكرة ماستر، جامعة أم لبواقي 2017.

36) لصمادي وآخرون، تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية 2013

37) محمد محمود شهاب: النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1987.

38) مجيد جعفر الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج،عمان، 2008.

39) محمد زكي الشافعي، النظم المصرفية في بلدان متخلفة اقتصاديا، رسائل في التخطيط القومي رقم 49، لجنة التخطيط اليومي، القاهرة، مصر، 1957م .

40) محمد عبد الوهاب العزاوي،نظام تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام بطاقة الدرجات ألمتوازنة مجلة الرشيد المصرفي العدد 5، 2002.

41) محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي. دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ،1998.

42) محمد ناظم الحنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، الهيئة المصرفي للكتاب، القاهرة1999.

43) محمدجموعيقريشي،تقييماداءالمؤسساتالمصرفيةدراسةحالةلمجموعةمنالبنوكالجزائرية، مجلة الباحث العدد الثالث 2004 .

44) مروان عطون، النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة 1989.

45) نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية،أطروحة دكتورا، جامعةلمسيلة2018.

46) ناصر مروي صفاء، أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة 2008- 2016،مذكرة ماستر، جامعة ورقلة 2018.

47) نصر حمود مزنان فهد،أثرالسياساتالاقتصادية في أداء المصارف التجارية،الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

48) نورة عسال ،تأثير ادارة المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك التجارية ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة . 2018

49) وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2000.

50) وصفيالكساسبة،تحسينفاعليةالأداءالمؤسسي،اليازوريللنشروالتوزيع،عمان،الأردن،2011.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية:

1. AbdelkaderDerbali, Performance bancaire en période de crise: Cas des
2. banques Tunisiennes ، Master ،Université de Sousse،2010
3. K. hem hème, Le Dinamique du Contrôle de Gestion, Dunod, Paris, 1986
4. Mahmoud Akeem Salamen Al-Mehs،Electronic Credit Cards Usage and Their Impact on Bank's Profitability the Rate of Return on owners' Equity Model Interdisciplinary journal of contemporary research in business ، Novembre 2012 VOL 4، NO 7.

قائمـــة الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01):

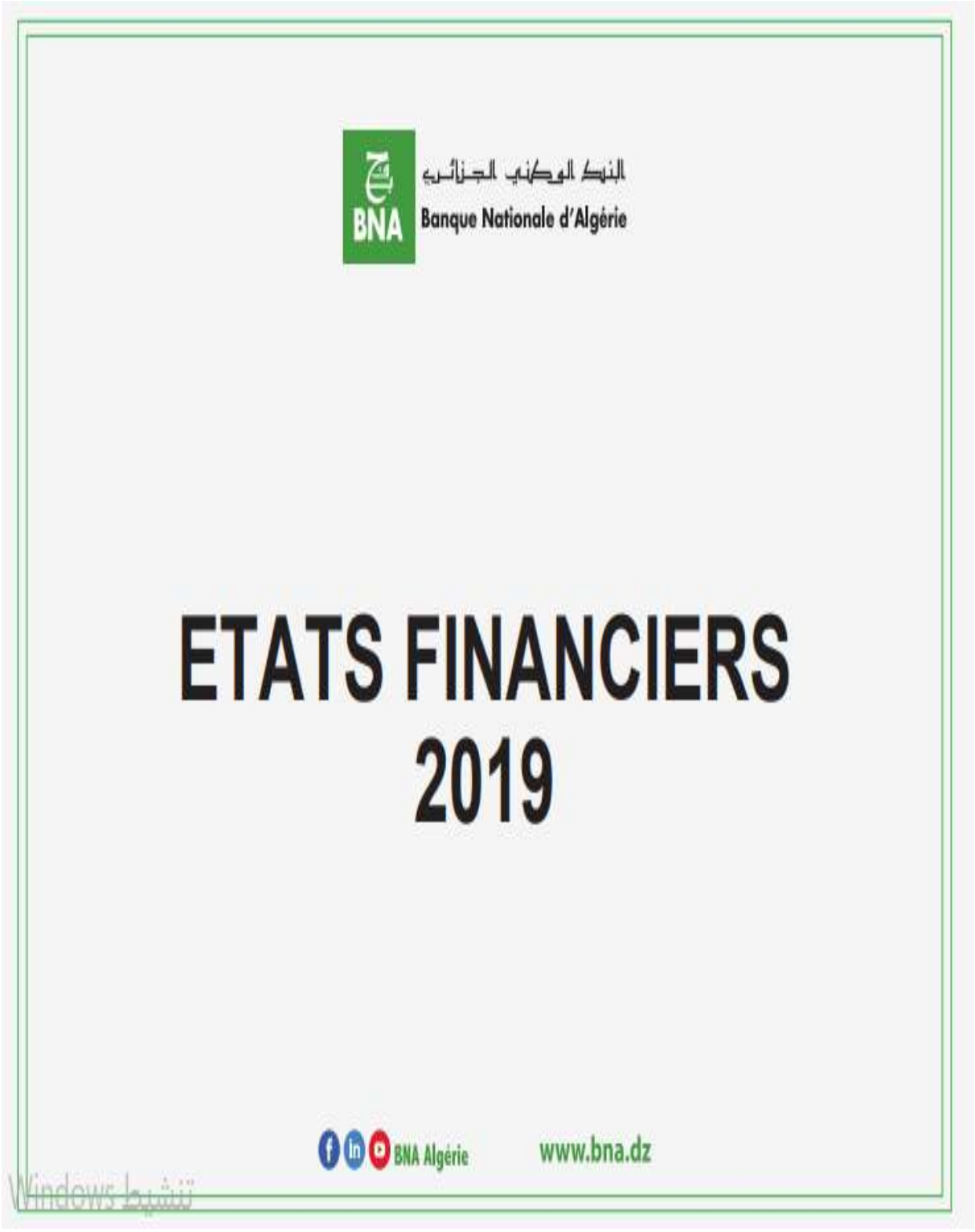

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	Déc. 2019	Déc-18
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	431 208 241	337 316 817
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	256	270
Actifs financiers disponibles à la vente	406 162 203	379 543 232
Prêts et créances sur les institutions financières	419 512 117	407 271 144
Prêts et créances sur la clientèle	2 044 508 426	1 806 662 078
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	12 854 579	10 145 906
Impôts différés - Actif	751 736	691 309
Autres actifs	56 972 992	28 926 710
Comptes de régularisation	55 562 832	51 160 554
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	27 620 374	23 761 261
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 698 704	22 680 606
Immobilisations incorporelles nettes	86 689	95 644
Ecart d'acquisition	-	
TOTAL DE L'ACTIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

PASSIF	Déc-19	Déc-18
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	454 327 409	243 452 166
Dettes envers la clientèle	2 103 524 686	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	22 641 228	18 685 076
Impôts courants - Passif	9 365 385	14 282 865
Impôts différés - Passif	537 603	537 377
Autres passifs	139 136 132	117 077 585
Comptes de régularisation	103 619 975	70 894 144
Provisions pour risques et charges	32 089 934	30 088 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	119 836 510	108 112 786
Dettes subordonnées	207 485 319	208 002 425
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	114 406 150	90 573 966
Ecart d'évaluation	(3 876 986)	-7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	19 064 195	35 832 184
TOTAL DU PASSIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

Banque Extérieure d'Algérie بنك الجزائر الخارجي

LES ETATS FINANCIERS

EXERCICES : 2019/2020

ANNEXE N°1
BILAN AU 31 DECEMBRE 2020

Ordre	Actif	Note	31-déc-20	31-déc-19
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	2.1	382 545 276 823,99	411 980 469 743,71
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	15 552 310 576,70	18 487 668 249,88
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	37 208 455 272,46	45 550 792 172,77
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	264 737 807 990,56	243 640 809 682,03
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	2 114 293 603 801,76	2 188 027 270 668,74
6	Actifs financiers détenus jusqu' à l'échéance	2.6	242 180 082 628,30	244 296 211 258,84
7	Impôts courants – actif	2.7	19 793 558 256,14	24 166 744 676,21
8	Impôts différés – actif	2.8	1 672 542 871,42	1 790 599 064,97
9	autres actifs	2.9	2 877 184 727,66	8 140 446 635,44
10	comptes de régularisation	2.10	14 567 706 075,34	24 300 084 340,75
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	41 108 946 144,45	34 194 608 461,96
12	Immeubles de placement	-	0,00	-
13	Immobilisations corporelles	2.12	17 611 714 066,17	17 189 676 723,06
14	Immobilisations incorporelles	2.13	540 059 045,50	603 820 191,62
15	Ecart d'acquisition	-	0,00	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF		3 154 689 248 280,45	3 262 369 201 869,98

Ordre	Passif	Note	31-déc-20	31-déc-19
1	Banque centrale	2.14	95 848 447 136,06	106 762 400 000,00
2	Dettes envers les institutions financières	2.15	105 596 141 581,41	1 570 351 502,33
3	Dettes envers la clientèle	2.16	2 182 656 815 346,20	2 150 694 367 314,99
4	Dettes représentées par un titre	2.17	43 672 951 870,71	38 889 463 678,51
5	Impôts courants – passif	2.18	25 230 207 510,67	24 226 955 382,58
6	Impôts différés – passif	2.19	2 802 633,75	8 805 743,20
7	Autres passifs	2.20	78 109 735 510,37	344 759 225 244,48
8	Comptes de régularisation	2.21	45 923 657 670,05	75 221 795 941,49
9	Provisions pour risques et charges	2.22	20 520 303 913,32	11 584 084 377,73
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	2.23	0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.24	45 663 329 009,09	44 081 036 991,16
12	Dettes subordonnées	2.25	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00
13	Capital	2.26	230 000 000 000,00	230 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	2.27	0,00	0,00
15	Réserves	2.28	98 052 576 241,67	65 504 223 228,43
16	Ecart d'évaluation	2.29	18 526 870 139,36	14 484 204 039,52
17	Ecart de réévaluation	2.30	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
18	Report à nouveau (+/-)	2.31	16 532 717 622,12	12 301 338 295,09
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2.32	68 620 094 978,45	62 548 353 013,24
	TOTAL DU PASSIF		3 154 689 248 280,45	3 262 369 201 869,98

Mr. HADJ [illegible]NE Madjid

Directeur [illegible] Comptabilité

ANNEXE N°2
COMPTE DE RESULTATS AU 31 DECEMBRE 2020

N°	COMPTE DE RESULTATS	Note	31/12/2020	31/12/2019
1	(+) Intérêts et produits assimilés	4.1	127 471 430 278,97	116 903 934 635,00
2	(-) Intérêts et charges assimilées	4.2	(27 455 115 312,15)	(22 065 750 275,46)
3	(+) Commissions (produits)	4.3	23 889 888 131,60	28 169 050 058,70
4	(-) Commissions (charges)	4.4	(1 577 682 238,93)	(1 929 207 236,02)
5	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	864 903 553,24	1 232 463 362,23
6	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	196 834 651,47	573 137 559,63
7	(+) Produits des autres activités	4.7	63 660 000 056,31	8 003 311 793,73
8	(-) Charges des autres activités	4.7	(55 206 165 877,13)	(6 673 666 625,58)
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**131 844 093 243,38**	**124 213 273 272,24**
10	(-) Charges générales d'exploitation	4.8	(13 650 531 379,36)	(14 036 982 955,87)
11	(-) Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.9	(965 833 389,14)	(955 199 060,10)
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**117 227 728 474,88**	**109 221 091 256,26**
13	(-) Dotations aux provisions, aux pertes de valeur et créances irrécouvrables	4.10	(36 747 735 700,04)	(27 777 796 396,34)
14	(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.11	8 629 142 900,84	242 699 841,63
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**89 109 135 675,68**	**81 685 994 701,55**
16	(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.12	5 389 505,00	(311 798,67)
17	(+) Eléments extraordinaires (produits)		-	-
18	(-) Eléments extraordinaires (charges)		-	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**		**89 114 525 180,68**	**81 685 682 902,88**
20	(-) Impôts sur les résultats et assimilés	4.13	(20 494 430 202,23)	(19 137 329 889,64)
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**		**68 620 094 978,45**	**62 548 353 013,24**

Mr. HAOUCHE Maqjid

Directeur de la Comptabilité